البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " رؤية تحليلية

عماد محمد عبد القادر*

المقدمـــة :-

تعد التنمية الشغل الشاغل لكل دول العالم على اختلاف درجة تقدمها ، فهي الهدف الذي تصبو إليه كل الأمم لتحقيق معدلات مرتفعة لمستوى معيشة أبنائها ، وإذا كان الإنسان هو هدف التنمية فهو أيضا وسيلتها والمستفيد من عوائدها ، وإذا كان التقدم الاقتصادي هو العنصر الضروري للتنمية إلا انه ليس العنصر الوحيد لتحقيقها ، فالتنمية عملية متعددة الجوانب تشمل تحسين المستويات الإنتاجية وعدالة توزيع الدخول وهو ما يتطلب إحداث تغييرات في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وفي اتجاهات وقيم الأفراد ، لتحقيق الهدف الأسمى للتنمية وهو رفاهية الإنسان .

ويمثل الريف أكبر مصدر للقوة العاملة، والقاعدة العريضة سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية للمنتجات المحلية، فضلا عن أنه المورد الفعال للوفاء بحاجات السكان من الغذاء والكساء والعديد من مدخلات الصناعة ويحمل الأمل في اتساع المورد السياحي (محرم: ٢٠٠٠ ،١١)

وتتطلع مصر كغيرها من دول العالم إلى غد أفضل لضمان الحياة الكريمة لأبنائها وخاصة الريفيين منهم، والذين يمثلون أكثر من نصف عدد السكان ، والذين عانوا كثيرا من الإهمال والحرمان ، ولهذا أيقنت الدولة بأنه لن تكون هناك تنمية حقيقية ما لم تكن تنمية الريف في صدارة الاهتمام وبؤرة التركيز حيث إنها ليست ضرورة عدل اجتماعي فحسب بل أيضا حتمية اقتصادية ،كما ينبع هذا الاهتمام من الإيمان بان الاتجاه نحو تنمية المجتمعات الريفية يمثل حجر الزاوية في تقدم المجتمع ككل . وان التنمية الريفية والتنمية الحضرية إنما هما وجهان لعملة واحدة .

* د.عماد محمد عبد القادر: مدير مكتب مدير معهد التخطيط القومى.

وان اختلال التوازن في تنمية المجتمع الريفي والمجتمع الحضري كان ولازال سببا رئيسيا في إعاقة التنمية علي المستوي القومي وخلق مشاكل لاحصر لها للقطاع الحضري بصفة خاصة (الحيدري: ١٩٩٨ ، ٨٦). إن هناك العديد من المميزات التي يمكن أن تجنيها الأمة كلها من وراء تحسن ظروف الحياة المعيشية بالمناطق الريفية تتمثل في تقليل تيار هجرة الريفيين غير المهرة وغير المدربين بصورة كافيةإلي المناطق الحضرية، كما تقلل من الضغط علي المرافق والخدمات المنهكة وتقليل التلوث وظهور العشوائيات كظواهر سلبية في المناطق الحضرية، كما أن زيادة الدخول بالمناطق الريفية يساعد علي زيادة الطلب علي السلع الاستهلاكية والخدمات المنتجة من القطاعات الأخرى مما يشجع من فرص الانتعاش الاقتصادي للمجتمع بالإضافة إلي تشجيع ظهور بعض القيم الايجابية مثل تماسك المجتمع والإسهام في عملية اتخاذ القرارات المحلية، وأخيرا العامل الإنساني والأخلاقي الذي يتمثل في حق السكان الريفيين في مستوي معيشي لائق.

ولقد تنبهت مصر مبكرا منذ أوائل القرن العشرين لأهمية النهوض وتنمية الريف، وعلي الرغم من الجهود التي بذلت سواء الفردية أو من خلال المنظمات الأهلية أو الجهود الحكومية إلا أن هذه الجهود واجهت العديد من المشاكل والعقبات التي أدت الي توقفها وعدم استمراريتها ، الأمر الذي أدي إلي أن تصبح النتائج التي تم تحقيقها لا تتناسب مع ما بذل فيها من جهد وما أنفق عليها من موارد مالية وعينية كان الريف في أشد الاحتياج للاستفادة منها بدلا من بعثرتها في مشروعات هنا وهناك دون تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها .

ويعد البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة وهو ما عرف ببرنامج "شروق" والذي بدأ العمل به في أكتوبر عام ١٩٩٤، وتولي تنفيذه في قري الجمهورية جهاز بناء وتنمية القرية المصرية التابع لوزارة التنمية المحلية ، واحدا من أهم برامج التنمية الريفية التي نفذت لتحقيق النهوض بالريف المصري، من خلال رؤية اجتماعية سياسية للتنمية الريفية ترتكز علي المشاركة الشعبية الواسعة ، لتكون هي الأصل والأساس في عملية التنمية ، بينما يكون دور الدولة مكملا ومساندا للجهود الشعبية وبالرغم من أن برنامج " شروق " كان مخططا له أن يستمر حتى عام ٢٠١٧ إلا انه توقف مع خطة العام المالي

٢٠٠٤/٢٠٠٥. وقد بلغت جملة الاستثمارات التي وجهت لهذا البرنامج ٢,٨ مليار جنيه منها نحو ٣٠٪ مساهمات شعبية وهو ما يجعله من أهم البرامج التي أقيمت على فكرة المشاركة الشعبية مع المجهودات الحكومية .

مشكلة الدراسة:

تعددت الجهود التنموية على مر تاريخ الريف المصري للنهوض به ورفع مستوى معيشة أفراده وقد واجهت معظم الجهود التنموية المبذولة مشاكل ومعوقات ساهمت في عدم الاستفادة منها أو توقفها وعدم استمراريتها ، ثم تبدأ محاولات جديدة تختلف عن سابقتها من حيث المكان والمنهج لتواجه نفس المصير. وتعد تجربة البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " أحد المحاولات الجادة لتحقيق التنمية الريفية في مصر ،والذي بدأ عام ١٩٩٤، وبرغم النجاحات التي حققها البرنامج علي مدي عشر سنوات إلا انه لم يكتب له الاستمرار ليستكمل برنامجه الزمني والذي كان مخططا لينفذ فى جميع قرى مصر بأسلوب متدرج ، وباستراتيجية مستقرة حتى عام ٢٠١٧ ، الامر الذي يثير التساؤل كيف يمكن النهوض بالريف المصري دون ان يكون هناك شبح توقف استمرارية المجهودات المبذولة لتتحقق أهداف التنمية الريفية ؟

أهمية الدراسة :

تستهدف الدراسة الحالية التعرف على البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" و المشاكل والمعوقات التي أدت إلى توقفه عن الاستمرار لبلوغ الأهداف التي كانت محددة له مسبقاً، ، وذلك تمهيدا لإعداد مقترح لتنفيذ خطة للتنمية الريفية قد تساهم في النهوض بالمجتمعات الريفية وفقا لاحتياجاتها ومواردها وقدراتها للنهوض بها.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الإستنباطى فى وصف وتحليل أهم الدراسات والتقارير والبيانات التي تم الإطلاع عليها عن نشاط برنامج "شروق " خلال الفترة من ٩٥/٩٤ — ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، وهى عمر البرنامج . وعلى ذلك فإن الدراسة الحالية تشتمل على ثلاثة فصول : الأول منها يتناول تنمية المجتمعات الريفية من حيث المفهوم و طبيعة التنمية الريفية ،وجهود التنمية الريفية في مصر . ويتناول

الفصل الثاني البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " من حيث المنهجية والآليات والإنجازات والمشاكل والمعوقات . وفى النهاية يتناول الفصل الثالث مقترح رؤية مستقبلية للتنمية الريفية تستفيد من كافة الخبرات السابقة لتنمية الريف فى مصر.

١- تنمية المجتمعات الريفية

تتطلب المجتمعات الريفية بذل جهود مكثفة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لأن الأهالي في هذه المناطق يصبحون تحت تأثير التغيير بكل ما يصاحبه من أساليب جديدة في الحياة والمهارات والمعارف التكنولوجية، ومن ثم تقوم تنمية المجتمع المحلي في هذه المناطق علي أساليب اجتماعية محددة المعالم تتناول كافة مناحي الحياة وتتفق مع احتياجاتها من جهة وتحقيق آمال المجتمع من جهة أخري (احمد، ١٩٩٨: ٢٦٣).

١-١ مفهوم التنمية الريفية:

يستخدم لفظ التنمية بصفه عامة للتعبير عن الانتقال من وضع إلى وضع آخر أفضل ومرغوب فيه، ويقترن لفظ التنمية عادة حسب المجال الذي تمارس فيه عملياتها و النطاق الذي تشمله هذه العمليات فهي قد تكون زراعية أو صناعية أو اقتصاديه أو اجتماعيه أو ريفية (معهد التخطيط القومي، ١٩٨٠: ٢)، ويعنى بالتنمية في مفهومها الأوسع تغيير اجتماعي مخطط وموجه نحو الوصول لأفضل استثمار للموارد البشرية للمجتمع يهدف إلى رفع مستوى المعيشة المادية لأبنائه وتحسين نوعية حياتهم ثقافيا وصحيا وعمرانيا واجتماعيا.وتأخذ التنمية في المجتمعات البشرية اتجاهين رئيسين اتجاه يبدأ من القاعدة الشعبية في المجتمعات المحلية حيث يُكون الأهالي منظمات أهلية تنهض بالتنمية بدعم حكومي عادة وقد تترابط هذه المنظمات مع باقي المستويات الإقليمية والقومية.ويسود هذا الاتجاه في القطاع الريفي للمجتمعات. أما الاتجاه الثاني: فيبدأ على مستوى المجتمع القومي من قمة التنظيمات الحكومية للدولة التي تنهض بتقديم الخدمات العامة التعليمية والصحية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية إلى المستويات القومية والإقليمية والمحلية (العبد، ١٩٨٥: ٣٣٥)، وينبغي فى هذا الإطار التفرقة بين تنمية المجتمع الريفي، والتنمية الريفية، فتنمية المجتمع الريفي ترتكز علي عنصرين

أساسين: المجتمع المحلي من ناحية، وتغيير المواطنين لكي يصبحوا أكثر قدرة علي إحداث التنمية وتوجيهها لصالحهم من ناحية أخري. وهذه هي الاهتمامات الأولي لتنمية المجتمع في الريف، أما التنمية الريفية فهي عملية أكبر وأوسع وأشمل، فهي تضم الزراعة والري وتوزيع الملكية والإرشاد الزراعي والتخزين والتسويق والطرق والمواصلات والاستيراد والتصدير والادخار والاستثمار والتسليف والاستهلاك والعمالة، والخدمات، وما يتطلبه ذلك من سياسات وتخطيط وتنسيق وبحوث وتدريب ومتابعة وتقييم(شوقي،١٩٨٧: ٨)

وعلى ذلك تعرف التنمية الريفية بأنها حركة التغيير الارتقائي المستمر والمخطط في بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الريفية وذلك من خلال تطوير مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا والذي يتمثل في المشاركة الشعبية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرفاة الاجتماعي والرضا النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين (جامع، ١٩٨٧: ٧) ويضيف البعض بأنها تغيير مقصود بكافة جوانب المجتمع فإذا كان ذلك التغيير جزئيا أو محدودا واجهته المصاعب مع باقي الأجزاء التي لم يشملها التغيير التنموي فتحد من آثاره بل ويمكن أن تمحو هذه الآثار بسرعة نسبيا فلا يتبقى من محاولة التنمية وجهودها إلا مجرد ذكرى (محرم ١٩٩٠) ويشير المحللون الاجتماعيون إلى أهمية التكامل في التنمية الريفية حيث أن التنمية الريفية غير خاضعة في واقعها للتجزيء إذ ترتبط مكوناتها ببعضها ارتباطا عضويا لا يمكن التعامل مع مكون منها منفصلا عن بقيه مكوناتها (جامع، ١٩٩٥ :٣) والتكامل في التنمية الريفية يعنى أن تشمل على الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بشكل متوازن ومتفاعل ومتسق وبما يتفق مع احتياجات المجتمع وان تشترك في عجلتها الأجهزة الحكومية من ناحية والمواطنون من ناحية أخرى (شوقي،١٩٨٢ :٧٢) ، ويتطلب ذلك مراعاة ستة عناصر تؤخذ في الاعتبار لتحقيق التنمية الريفية ,وهي زيادة الدخل الزراعي وغير الزراعي،وزيادة فرص العمل، وإحداث تغيرات جوهرية في البنيان الاقتصادي،والاستثمار في الموارد البشرية، والاشتراك الفعال لسكان المجتمع المحلي الريفي في عمليات اتخاذ القرارات مع العمل على اعتمادهم على أنفسهم،واستمرارية عملية التنمية (الغنيمي ١٩٧٧: ١٣١)

١-٢ – طبيعة التنمية الريفية :

مما سبق فانه يمكن تحديد طبيعة التنمية الريفية في الأتي :

– أن التنمية الريفية هي عملية وذلك يعني أنها سلسلة مترابطة ومتتالية ومستمرة من الأنشطة.

– أن التنمية الريفية هي حركة تغيير ارتقائي مخطط أي أنها عملية تحول مقصود إرادي للمجتمع المحلي من وضع إلى وضع أخر بحيث يكون الوضع الجديد أفضل من الوضع السابق ويتم التغيير في البناء والوظائف للأنظمة المكونة للمجتمع الريفي سواء النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي ويتم هذا التغيير وفق خطوات مدروسة ومحددة ومرتبه ووفق برنامج زمن تتوزع فيه الأدوار والمسئوليات.

– أن التنمية الريفية متناسقة ومتكاملة وشاملة وهذا يعنى أن التنمية ليست تنمية قطاعية ولكنها شامله لكافه جوانب المجتمع الريفي في ظل تنسيق تام بين جميع المشروعات والبرامج التنموية وبين جميع الجهات المسولة عن التنمية سواء رأسيا أو أفقيا وكذا التكامل بين جوانب التنمية المختلفة من جهة وبين الجهات المسئولة عن التنمية من جهة أخري.

– أن المشاركة الشعبية احد الجوانب الهامة للتنمية الريفية ولابد أن تكون المشاركة في كافة مراحل عملية التنمية سواء التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة أو التقييم على أن تتم المشاركة بطريقة ديموقراطية وليس بالجبر أو القهر .

١-٣- جهود التنمية الريفية في مصر

عرفت مصر برامج التنمية الريفية منذ بدايات القرن العشرين لكن تحت مسميات مختلفة مثل برامج الإصلاح الريفي أو برامج النهوض بالقرية، باعتبار أن مصطلح التنمية لم يعرف إلا مع النصف الثاني من هذا القرن. ولعل عام ١٩٠٨ كان هو البداية وذلك من خلال الدعوة لفكرة التعاون، وفي عام ١٩١٨ تم تشكيل المجالس القروية بشكلها القديم كإطار مؤسسي للنهوض بالريف، وفي عام ١٩٢٤ صدر قانون التعليم الإلزامي للريف والحضر. وفي عام ١٩٣١ أنشئ، بنك التسليف الزراعي لمساعدة المزارعين في الحصول على ما تحتاجه زراعتهم من مستلزمات إنتاج ومصاريف نقدية لازمة للعملية الإنتاجية.

ويمكن القول أن البدايات العلمية للاهتمام بالتنمية الريفية قد ارتبطت بإنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية والتي استهدفت القيام بدراسات عن الإصلاح الريفي والنهوض بالمجتمعات الريفية وذلك في أواخر الثلاثينيات. وقد حاولت هذه الجمعية القيام بتجربة رائدة لإصلاح الريفيين لأنفسهم مع الاستفادة من أراء الخبراء من خارج القرية سواء حكوميين أو غير حكوميين. وقد تم تحقيق ذلك من خلال إنشاء المركز الاجتماعي الريفي في قريتي "المنايل" بالقليوبية و "شطانوف" بالمنوفية كنماذج للإطار المؤسسي المؤهل للقيام بإدارة عملية التنمية في الريف.

وفي عام ١٩٣٩ أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية وضمت تنظيماتها إدارة سميت إدارة الفلاح وتهدف – ضمن أهدافها – إلى العمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للريفيين، وذلك من خلال المراكز الاجتماعية التي كانت جمعية الدراسات الاجتماعية قد بدأت تجربتها، ومع نجاح التجربة بدأت الوزارة في التوسع في إنشاء هذه المراكز.ولقد كانت الوزارة حريصة على أن توضح أن نجاح التنمية يعتمد على توفير الرغبة لدى الأهالي للمشاركة في إحداثها لذلك اشترطت ضرورة أن يساهم الأهالي في إنشاء المركز الاجتماعي بمبلغ ١٥٠٠ جنيها طبقا لقدرة كل منهم بالإضافة إلى فدانين من الأرض لإقامة المركز.ولقد اعتمدت الدولة على هذه المراكز الاجتماعية في تنفيذ برامج الإصلاح الريفي ، وبحلول عام ١٩٤٥ كانت هذه المراكز قد انتشرت على نطاق واسع بالقرى. ولقد حفز النجاح الذي حققته تجربة المراكز الاجتماعية بعض الوزارات للاهتمام بالريف حيث قامت وزارة الصحة عام ١٩٤٢ بإنشاء وحدات صحية قروية لتقديم الخدمات الصحية وتحسين البيئة الريفية ، وفي عام ١٩٤٣ أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية جمعيات الإصلاح الريفي كمنظمات قروية اجتماعية يديرها مجلس إدارة تساعده لجان فرعية مشابهة لما كان قائما بالمراكز الاجتماعية ،إلا أنها لا تستلزم مباني خاصة ولا موظفين رسميين إنما تعمل من خلال أماكن يقيمها الأهالي تبرعا ، ويشرف على أعمالها موظفو أقرب مركز اجتماعي . وفي عام ١٩٤٤ قامت وزارة الزراعة بإنشاء المجموعات الزراعية لتخدم كل منها حوالي ٢٥٠ ألف من السكان في كل النواحي المتعلقة بالزراعة وتربية الحيوانات والدواجن ، وفي عام ١٩٤٥ أنشأت وزارة التربية والتعليم نوعاً جديداً من المدارس سمي بالمدارس الريفية تختلف عن المدارس الإلزامية والأولية في البرامج وأسلوب الدراسة وكانت تهدف إلى ربط التعليم بالبيئة . كذلك قامت وزارة التجارة والصناعة في

نفس العام بإنشاء مراكز للتدريب الصناعي تهدف إلى تشجيع الصناعات الصغيرة الريفية عن طريق تدريب الراغبين ومساعدتهم على بدء العمل.

ونظراً لتعدد الجهات التي تعمل في مجال إصلاح الريف والنهوض به أصدر مجلس الوزراء عام ١٩٤٦ عدة قرارات بشأن التنسيق بين برامج هذه الوزارات من خلال تشكيل لجنة عليا لهذه الغرض سميت اللجنة العليا لمكافحة الفقر والجهل والمرض ثم تغير الاسم إلى المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين برئاسة رئيس الوزراء .لكن انهارت هذه التجربة مع أول تغيير وزاري. ولم يقتصر الاهتمام بالريف — خلال هذه الفترة — على هذه البرامج فقط بل تعدت ذلك إلى محاولة تغيير علاقات الإنتاج والتوزيع السائدة في القرية المصرية آنذاك ولعل أفكار كل من " محمد خطاب "باشا" ،والمهندس ابراهيم شكري عن إنشاء المزارع التعاونية في الريف المصري دليل على ذلك.

ومع مجيء ثورة يوليو ١٩٥٢وحرصها على إحداث تغيير شامل في المجتمع وخاصة في الريف قامت الثورة بمجهودات كبيرة في ذلك سواء على مستوى البنية الأساسية أو التنمية البشرية والاقتصادية بالإضافة إلى قوانين الإصلاح الزراعي كما أنشأت الثورة الوحدات المجمعة لتكون هي الإطار المؤسسي المسئول عن تنفيذ برامج التنمية بجوانبها الاجتماعيـة، والاقتصادية ،والثقافية ، ولعل ما جاء بميثاق العمل الوطني سنة١٩٦١ وبرنامج العمل الوطني سنة١٩٧٢ من أفكار عظيمة تهدف إلى تنمية القرية والوصول بها إلى المستوى الحضاري والثقافي للمدينة يعكس هذا الاهتمام والذي بلغ قدراً كبيراً بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية سنة ١٩٧٣ ليكون مسئولا عن تنفيذ البرامج الخاصة بتنمية الريف. وقد بدأ الجهاز نشاطه بتنفيذ برامج التنمية الريفية في عدد ١٧ قرية تم اختيارها من ١٥ محافظة ينفذ من خلالها مشروعات اجتماعية واقتصادية وعمرانية تلبى احتياجات سكان هذه القرى وقد عرفت تلك القرى بالقرى التجريبية واستغرقت الفترة من (١٩٧٣ — ١٩٧٥) ، ثم تطور النشاط ليشهد عام ١٩٧٩ بداية تطور ملحوظ بتكثيف تنفيذ الجهود التنموية لما أتيح له من اعتمادات سواء من الميزانية العامة للدولة أو من الاتفاقيات الدولية والتي كان من أهمها اتفاقية تنمية اللامركزية والتي وقعت مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبموجبها تم إنشاء صندوق التنمية المحلية بالقرار الجمهوري رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨. وقد بلغت قيمة الاتفاقية ١٥,٨مليون جنيه ومازال صندوق التنمية المحلية حتى الآن يقوم

بدوره في تمويل المشروعات الاقتصادية لمواطني الريف علي هيئة قروض وفق شروط ميسرة بالرغم من انتهاء العمل بهذه الاتفاقية، أما الاتفاقية الثانية فهي ما عرفت باتفاقية الخدمات الأساسية (BVS) والتي تم توقيعها سنة ١٩٧٩، ثم تم تجديدها سنة١٩٨٢ باسم اتفاقية التنمية المحلية الثانية(LD2)وذلك لتمويل مشروعات البنية الأساسية للقرى وانتهى العمل بها عام ١٩٩١، وبلغت استثماراتها ٣٠١ مليون جنيه.والملاحظ أن جهاز بناء وتنمية القرية المصرية هو الجهاز المسئول والمخطط والمنفذ لأغلب المشروعات التنمية القروية وإن وجدت بعض الجهود التي تقوم بها بعض الوزارات والأجهزة الأخرى كوزارة الزراعة والتضامن الاجتماعي وغيرها . وقد قام الجهاز فى أكتوبر ١٩٩٤ بتبني أكبر برنامج للتنمية الريفية المتكاملة وهو ما عرف ببرنامج (شروق) حيث بدأ العمل به عام ١٩٩٤،و بالرغم من أن البرنامج كان مخططا له أن يستمر حتى عام ٢٠١٧ إلا انه توقف مع خطة العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وقد بلغت جملة الاستثمارات التي وجهت لهذا البرنامج ٢,٨ مليار جنيه منها نحو ٣٠٪ مساهمات شعبية وهو ما يجعله أهم برنامج أقيم على فكرة المشاركة الشعبية مع المجهودات الحكومية ،وبالتزامن مع برنامج " شروق " ارتأت وزارة التنمية المحلية تبني برنامجا جديدا وهو ما عرف ببرنامج (الخطة العاجلة)من اجل تحسين الخدمات الأساسية بالقرى والمدن علي مستوي الجمهورية والنهوض بها بيئيا وخدميا وحضريا ،حيث بدأ برنامج الخطة العاجلة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وبلغت جملة الاستثمارات المنفذة في البرنامج منذ بدايته وحتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٣,٥١٦ مليار جنيه، بالإضافة إلي نحو ١١٩٢ مليون جنيه استثمارات منفذة خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ استهدفت تطوير مشروعات الكهرباء ورصف الطرق ، إلي جانب مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وتحسين *البيئة المحلية*. وفي سنة ٢٠٠٧ أعلنت الحكومة مبادرة عن خطة تستهدف الألف قرية الأكثر فقراً في مصر من خلال تخصيص استثمارات ضخمة في إطار حزمة متكاملة من الخدمات الأساسية. وتهدف المبادرة إلى تحسين نوعية حياة السكان في الألف قرية المستهدفة بصورة مستدامة، من خلال توفير الخدمات الأساسية، وتسهيل الحصول عليها بصورة عادلة وبتكلفة مناسبة تعمل على تخفيض مستوى الفقر والتهميش للفئات الأكثر عرضة لذلك. وقد نفذت بالفعل المرحلة التجريبية من هذا البرنامج في محافظتي بني سويف والشرقية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) في وحدتين محليتين بحجم استثمارات بلغ ٣٢٥

مليون جنيه ، وقد بدأت الحكومة تنفيذ المرحلة الأولي من مبادرة الألف قرية الأكثر فقرا في ١٥١ قرية بإجمالي استثمارات يصل إلي ٤,٣ مليار جنيه بمتوسط ٢٩ مليون جنيه لكل قرية،و بمشاركة ١٣ وزارة وجهة حكومية، وتضم الفئة المستهدفة جميع سكان قرى المبادرة، وهي تتبع ٢٤ وحدة محلية في ٦ محافظات هي الشرقية، البحيرة، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا. الا انه مع أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ توقف البرنامج نتيجة لارتباطه ببعض الشخصيات السياسية.

من العرض السابق يتبين وجود محاولات وبرامج كثيرة حاولت ان تنهض بالريف المصري وسوف نتناول بالتحليل تفصيلاً البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " كواحد من هذه المحاولات والتي تحقق لها العديد من المقومات السياسية والمالية والبشرية والعلمية الا أنها أيضا لم تسلم من التوقف عن استكمال البرنامج الزمني المخطط لها .

٢-البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"[١]

البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " أحد أهم برامج التنمية الريفية التي تولي جهاز بناء وتنمية القرية المصرية تنفيذها في الريف المصري خلال الفترة ١٩٩٥/٩٤ – ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، و يمثل برنامج "شروق" رؤية اجتماعية سياسية للتنمية الريفية بارتكازه علي المشاركة الشعبية الواسعة ، لتكون هي الأصل والأساس في عملية التنمية ، بينما يكون دور الدولة مكملا ومساندا للجهود الشعبية .

٢-١ أهداف برنامج "شروق ":

لبرنامج شروق ثلاثة مستويات للأهداف : هي أهداف استراتيجية وعامة ومحلية يمكن توضيحها علي النحو التالي :

الهدف الاستراتيجي للبرنامج ويتحدد في شقين أساسين هما :

١ – التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلى الريفي .

٢– الارتقاء المتوالي بمستوي مشاركة أبناء المجتمع الريفي المحلى بشكل فعال في إحداث هذا التقدم.

أما الأهداف العامة للبرنامج: فهي مجموعة منتقاة من الأهداف الكمية والكيفية علي مستوى كل مجتمع محلى علي حده من خلال مشاركة شعبية منظمة أثناء تخطيط برنامجه المحلى للتنمية الريفية وهذه الأهداف هي :

١-تحقيق التنمية البيئية المحلية من خلال التحسن المستمر لمستوي البيئة المعيشية للمواطنين وفي مقدمتها مرافق البنية الأساسية(مياه شرب-الصرف الصحي – الطرق- ...) والحفاظ علي الموارد البيئية المتاحة فضلا عن التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.

٢- تحقيق التنمية البشرية المحلية عن طريق رفع الخصائص النوعية للمواطن وخاصة الصحية والتعليمية والمهارية وغيرها والمشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية وتعظيم الاعتماد علي الشباب وتحقيق أمان الطفولة والارتقاء بالنظام القيمي وإعلاء الشعور الفردي بالمسئولة المجتمعية وممارستها العملية خلال المشاركة الشعبية المنظمة وضبط معدلات النمو العددي، والتوزيع الجغرافي للسكان بما يتناسب مع التوزيع الطبيعي للموارد المحلية.

٣- تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة فرص العمل المستقر والمنتج وتنويع مصادر الدخل المحلي اعتمادا علي تصنيع الريف وزيادة الدخل الحقيقي للمواطنين .

٤- تحقيق التنمية المؤسسية المحلية عن طريق الزيادة المستمرة في الاعتماد علي المشاركة الشعبية،والتعميق المستمر للامركزية الإدارة المحلية وزيادة أدوار ومسئوليات المنظمات المحلية في هذه التنمية ، وتحقيق درجات أعلي من التساند الوظيفي والتكامل العضوي بين الجهود الحكومية وبينها وبين الجهود الأهلية المنظمة في أنشطة التنمية المحلية وتحقيق اعلي درجات من التكامل القائم علي العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلي وتنمية المجتمع القومي .

وبالنسبة للأهداف المحددة علي المستوي المحلي لبرنامج" شروق" فهي الأهداف التي تعتمد علي رؤية المواطنين وتطلعاتهم لمستقبلهم ، ويتم وضعها وتحديدها الكمي والنوعي علي مستوي كل مجتمع محلي علي حده في إطار الأهداف العامة للبرنامج ،و تغطي مختلف جوانب التنمية الريفية ،و من خلال المشاركة الشعبية المنظمة.

٢-٢ منهجية العمل ببرنامج "شروق "

أ- علي المستوى القومي :

بناء رأى عام مستنير يتبنى فكرة البرنامج والتي تعتمد أساسا علي منهج التنمية بالمشاركة، لبلورة آليات تحقق تكامل الأنشطة الحكومية والشعبية في التنمية الريفية ، وذلك علي المستوى القومي والإقليمي والمحلى، وإعداد وتدريب القيادات المسئولة عن توجيه الجهود الحكومية والشعبية في البرنامج . وذلك بجانب الدعم الفني لتنفيذ البرنامج مع برمجته زمنيا علي المستوى الوطني والاقليمى والمحلى.

ب- علي مستوى الوحدات المحلية القروية :

تتضمن منهجية البرنامج المراحل الخمسة التالية:

المرحلة الأولى : التعرف علي المجتمع المحلى: وتستهدف هذه المرحلة رسم خريطة اقتصادية اجتماعية للمجتمع الريفى المستهدف تنميته متضمنه جمع وتحليل معلومات عن:الموارد الطبيعية والمادية المتاحة وأوجه وتقنيات استغلالها الراهن،والمواردالبشرية وخصائصها وأنشطتها،والخدمات المتاحة كماً ونوعاً،والمنظمات غير الحكومية ومواردها المادية والبشرية وأنشطتها،والنسق الاجتماعي القائم (القيم السائدة- التقاليد والعادات - الفئات الاجتماعية - بناء القوة والاتصال] ،والخبرة التنموية السابقة لدى المجتمع المحلى.

المرحلة الثانية : استنهاض المجتمع المحلى:وتستهدف تركيز انتباه المجتمع المحلى علي إمكانياته وموارده غير المستغلة بكفاءة ومشاكله واحتياجاته التنموية، واستثارة مشاركة أبنائه للتفكير في كيفيه تحسين الأوضاع من خلال الجهود الذاتية والحكومية.

وتتضمن هذه المرحلة:

- عرض نتائج مرحلة التعرف علي إمكانيات وموارد المجتمع المحلي علي القيادات المحلية لبلورة توجهات عامة ومشتركة لديهم.

- عرض نتائج المرحلة السابقة على القاعدة العريضة من أهالي المجتمع خلال لقاءات مصغرة قطاعية وجغرافية.

– إحاطه أبناء المجتمع المحلى بنماذج وخبرات تنموية مطبقة في مجتمعات محلية مشابهه (داخليا وخارجيا)

– تنشيط ذاكرة أهالي المجتمع بخبراته التنموية السابقة وربطها بفرص جديدة للتنمية المحلية.

المرحلة الثالثة : التخطيط للتنمية : وتستهدف وضع خطة للتنمية الريفية المتواصلة تحقق تطلعات أبناء المجتمع المحلى بكافة تفصيلاتها الفنية وبرمجتها زمنيا وتوزيع الأدوار على المنظمات والأفراد المشاركين في تنفيذها.

وتشمل هذه المرحلة:

– بلورة قائمة بالاحتياجات التنموية بحيث تشمل المشاكل والفجوات التى تواجه التنمية المحلية.

– ترتيب أولويات الاحتياجات والمشاكل وفقا للإمكانيات الذاتية المحلية المتاحة لمواجهتها.

– تحديد طبيعة البرامج التنموية التي يمكن اقتراحها للتغلب على المشاكل وفق أولوياتها ، والمشروعات التى يمكن ان تتضمنها هذه البرامج.

– دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل مشروع مرشح كي تتضمنه خطة التنمية المحلية.

– وضع التصور النهائي لخطة التنمية المحلية متضمنة فقط المشروعات ذات الجدوى.

– توزيع أدوار ومسئوليات التنفيذ علي المنظمات والأفراد.

المرحلة الرابعة : التنفيذ :

وتستهدف ترجمة خطة التنمية الريفية المحلية وبرامجها ومشروعاتها إلى واقع عملى من خلال قيام كل منظمة وفرد بمهامه وأدواره حسب الخطة ووفق تتابعها الزمني.

المرحلة الخامسة: المتابعة والتقييم

وتستهدف قياس وتقدير كم ونوعية ما تم إنجازه من أهداف خطة التنمية المحلية، وهى مرحلة لا تقع فقط في نهاية البرنامج أو بعد تنفيذه ، بل أنها مطلوبة لكل مرحلة من مراحل العمل التنموي الأربع السابقة ، ويستفاد منها كتغذية مرتدة في إعادة النظر في المشروعات التنموية وطرقها وأساليبها وتوقيتاتها وتوزيع مسئولياتها .

٢-٣ مجالات المشروعات في خطط التنمية الريفية

مع التأكيد علي خصوصية وظروف كل مجتمع محلى وضرورة ان تكون خطة التنمية الريفية محليه البناء والتشكيل ، وان المشروعات التى ستدرج فيها ستكون خاضعة مسبقا لدراسات جدوى فنية ومالية واقتصادية واجتماعية وبيئية ، فانه يمكن وضع إطار عام لمجالات المشروعات التنموية الريفية وطرح بعض أمثلة لهذه المشروعات علي النحو التالى :

- مشروعات البنية الأساسية ومن نماذجها: مياه الشرب،والصرف الصحي،و الطرق.
- مشروعات التنمية البشرية: ومن نماذجها مشروعات الخدمات التعليمية ،والخدمات الصحية وخدمات الطفولة ،و الخدمات الشبابية.
- مشروعات التنمية الاقتصادية ومن نماذجها مشروعات إنتاج داجنى،وتسمين ماشية ، وتصنيع أعلاف،و صناعات خشبية،و سياحة ريفية،و إنتاج الملابس.

٢-٤ الآثار المستهدفة من تنفيذ البرنامج :

-زيادة الدخل القومي من خلال الارتقاء بالإنتاج والإنتاجية الريفية وعدالة توزيع الدخل بين المواطنين.

-زيادة الصادرات من خلال الارتقاء بمنظومة ومواصفات الإنتاج ، وإدخال أنواع جديدة فى قائمة الصادرات بتصنيع الريف .

-خفض قيمة الواردات بما سيتحقق من زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين مواصفات الإنتاج وتنويعه.

-خفض الأعباء عن موازنة الدولة من خلال الإسهامات الشعبية التطوعية في مشروعات وبرامج التنمية الريفية.

-إرتفاع معدلات تشغيل القوى العاملة بإتاحة مزيد من فرص العمل المستقر والمنتج بما يسهم جذريا في علاج مشكلة البطالة .

-تقليل معدلات الهجرة الريفية الحضرية وبالتالي الحد من ظهور مشاكل العشوائيات في المدن بكل أعبائها المالية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

-الحد من تفاقم مشكلات عديدة خطيرة تواجه التنمية القومية وفي مقدمتها مشكلات زيادة السكان واختلال توزيعهم الجغرافى وتدنى الخصائص النوعية للسكان (صحيا وتعليميا وثقافيا) ، والإدمان والانحراف والتطرف.

-تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد من خلال شعور الريفيين وهم أكثر من نصف سكان المجتمع بعدالة ما يحصلون عليه من عوائد للتنمية مقابل ما يتحملونه من أعباء.

- تأكيد تواصل التنمية واستدامتها بتحولها الي حركة شعبية مستمرة بزيادة دور المشاركة الشعبية المنظمة مؤسسياً والتوجه نحو اللامركزية.

٢-٥ آليات العمل في برنامج " شروق "

نظرا لاتساع نطاق وأهداف برنامج " شروق "بما يدخل في مسئوليات جهات عديدة في الدولة ، فانه لا يمكن انفراد طرف واحد بتخطيطه والاضطلاع بمسئولية تنفيذه ،بما يفرض ضرورة وجود آليات تحقق العمل التكاملي المنسق بين جهود كافة تلك الجهات وذلك علي المستوى القومي والمحافظات والمراكز الإدارية و القرى. ويبين الشكل رقم (١) آليات العمل بالبرنامج وعلاقاته البينية علي كافة المستويات الإدارية :

٢-٥-١ اللجنة القومية للتنمية الريفية

وهى آلية العمل علي المستوى القومى . حيث تشكل لجنة علي المستوى الوطنى بقرار وزير التنمية المحلية وبرئاسته وتضم في عضويتها ممثلين لجميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالتنمية الريفية والمنظمات الأهلية وشخصيات عامة وقيادات برلمانية . ويتولى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية مهام الأمانة الفنية لهذه اللجنة القومية .

وتختص اللجنة القومية للتنمية الريفية بالمهام التالية :

-وضع الإستراتيجية الشاملة للتنمية الريفية وفق الفلسفة والمنهج السابق الإشارة إليه.

- وضع الخطة العامة للتنمية الريفية في إطارخطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وضع قواعد تخصيص أنصبة المحافظات الريفيه والمراكز والقرى من الموارد المالية

-تحقيق أعلي درجات التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج.

-متابعة مراحل تنفيذ البرنامج وتقييمه المستمر.

-اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يقابله من عقبات.

- اقتراح التعديلات او التغييرات التشريعية والمؤسسية التى قد تتطلبها حاجة البرنامج وعرضها علي المؤسسات المسئولة عن إصدارها.

٢-٥-٢ جهاز بناء وتنمية القرية المصرية :

ويقوم بمهام الأمانة الفنية للجنة القومية للتنمية الريفية ، من خلال لجان نوعية وقطاعية يشترك في عضويتها ممثلين للجهات ذات العلاقة . ويتولى الجهاز القيام بالمهام التالية :

- التحضير والإعداد الفني لما يتم عرضه علي اللجنة القومية وفق اختصاصاتها.
- متابعة تنفيذ قرارات اللجنة القومية ورفع النتائج إليها .
- تنسيق خطط تنمية القرى في حدود الموارد المتاحة وفق القواعد العامة التي تقرها اللجنة القومية .
- تنفيذ الدراسات والبرامج التدريبية والاتصالية المتعلقة بالبرنامج .
- متابعة تنفيذ مشروعات البرنامج علي المستوى الاقليمى والمحلى.
- القيام بدور المنسق والمروج لمشاركة جهات المعونة الأجنبيه التى يمكن أن تسهم في تنفيذ البرنامج.
- تنسيق جهود المعونة الفنية المقدمة للبرنامج علي كافة مستويات العمل.
- تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية من خلال صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ويعمل كآلية إقراض للمشروعات والأنشطة ذات العائد المالى التى يتم تنفيذها على المستوى المحلى حسب الخطط المحلية للتنمية الريفية من خلال المواطنين والمنظمات الأهلية غير الحكومية.ويركز الصندوق علي تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل مع التركيز علي الفئات الأكثر احتياجا ، وكذلك التى تحقق نشر التقنيات الحديثة في التنمية الريفية

٢-٥-٣ لجنة التنمية الريفية بالمحافظة

تشكل في كل محافظة بقرار من المحافظ وبرئاسته لجنه تضم في عضويتها القيادات التنفيذية والشعبية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء . وتتولى إدارة بناء وتنمية القرية بالمحافظة مهام الامانه الفنية لهذه اللجنة. وتختص لجنة التنمية الريفية بالمحافظة بالمهام التالية :

- وضع خطة التنمية الريفية بالمحافظة في إطار الخطة العامة التى أقرتها اللجنة القومية.
- تحقيق التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة علي مستوى المحافظة.
- متابعة وتقييم مراحل تنفيذ البرنامج .
- اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يعترضه من مشكلات.

٢-٥-٤ لجنة التنمية الريفية بالمركز

وهى آليه العمل علي مستوى المركز الإدارى . وتشكل بقرار من المحافظ برئاسة رئيس الوحدة المحلية للمركز وتضم في عضويتها القيادات التنفيذية والشعبية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء . وتختص بذات مهام لجنة المحافظة ولكن على مستوى المركز الادارى.

٢-٥-٥ على المستوى القروي المحلى

أ - في كل مربع سكني : مندوبو ومندوبات شروق في المربعات السكنية بجميع القري والكفور والنجوع والعزب والتوابع(المربع السكني يضم نحو١٠-٢٥ منزلا)، حيث يتم اختيارهم من قبل اهالي المربعات السكنية بالقري من بين الشباب المتعلم الراغب في التطوع لخدمة جيرانه وذوية من سكان المربع السكني بمعدل مندوب ومندوبة في كل تجمع سكني بجميع القري في كافة المحافظات . وتتركز مهام مندوبي " شروق "في تدعيم التواصل المباشر بين اهالي المربع السكني وبين لجنة برنامج "شروق " بالوحدة المحلية القروية في نقل طلبات ورغبات المواطنين الي هذه اللجنة من ناحية ، ونقل المعلومات عن خطة البرنامج ومشروعاتة وادوار ومسئوليات كافة المشاركين فيه ونتائج متابعته وكيفية الاستفادة من تشغيله الي المواطنين من ناحية اخري ، كما تقع عليهم مهمة حشد وتعبئة المشاركة الشعبية التطوعية بالفكر والرأي والمال والجهد لتنفيذ البرنامج . وقد تم تدريب هؤلاء الشباب المتطوع علي أدوارهم ومهامهم في البرنامج خلال دورات تدريب تم اغلبها علي مستوي القرى والمراكز ، والبعض منها علي المستوي الوطني . ونظرا للتغيير في مندوبي ومندوبات شروق لأسباب مختلفة ، فانه كان يجري سنويا تدريب المندوبين والمندوبات الجدد، فضلا عن تدريب تنشيطي قصير لمن سبق تدريبهم .ويعقد مندوبو ومندوبات شروق اجتماعا شهريا في كل وحدة محلية قروية.

شكل رقم (١)

آليات العمل في برنامج " شروق "

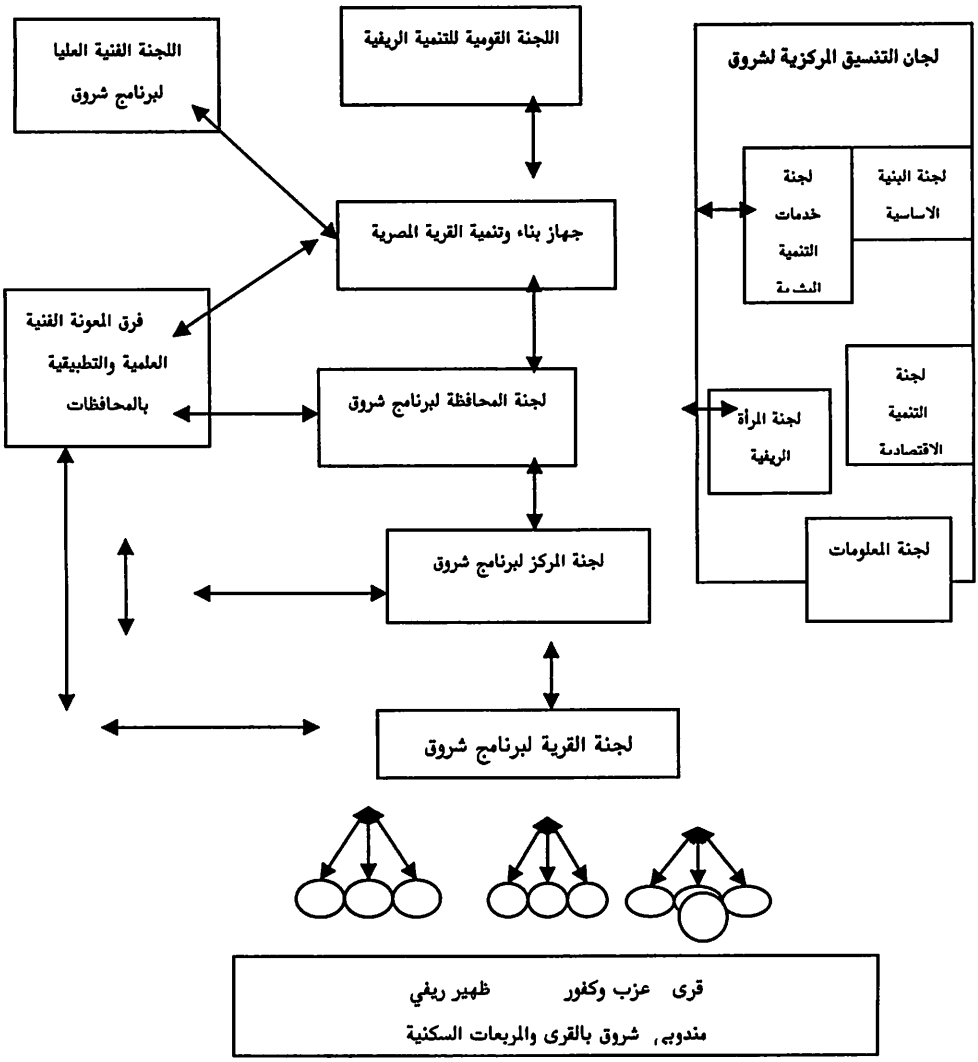

المصدر :إنجازات برنامج شروق في عشر سنوات محرم ،٢٠٠٥

وبحضور رئيس لجنة شروق بالقرية والمنسق القروي عضو فريق الدعم الفني لشروق بالمحافظة . ويتم في هذا الاجتماع الدوري متابعة ما أنجزه الشباب من أنشطة اتصال مع أهالي المربعات السكنية بالقرى في الشهر السابق ، ومهامهم وأدوارهم والرسائل والمعلومات التي سيحملونها الي المواطنين في الشهر التالي . ويتم توثيق هذا الاجتماع الدوري من خلال محضر مكتوب .

ب – لجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية القروية

وهى آلية العمل علي المستوى المحلى القاعدى ،حيث تشكل في كل وحدة محلية قروية (او ظهير ريفى) لجنه بقرار من المحافظ برئاسة رئيس الوحدة المحلية القروية وتضم فى عضويتها مسئول الأجهزة التنفيذية ، وممثلى المنظمات الشعبية والأهلية والقيادات الطبيعية والشباب والمرأة ، وخبراء المعونه الفنية ويتولى أمانتها قسم تنمية القرية بالوحدة المحلية القروية .وتختص لجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية القروية بما يلى:

–وضع خطة التنمية الريفية المحلية وفق الأولويات التى يقرها مواطنوا القرية ويشمل ذلك تفاصيل البرامج والمشروعات والأنشطة التنموية المحلية بما يحقق كفاءة استغلال الموارد المتاحة سواء الذاتية منها او المخصصة من المستوى الأعلى.

–توزيع الأدوار والمسئوليات علي كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الشعبية والحكومية والمنوط بها تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة الواردة في خطة التنمية الريفية المحلية بما يحقق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين هذه الجهات.

–الإشراف علي تدبير الإسهامات الشعبية النقدية والعينية التى يرتضيها مواطنو القرية للمشاركة في تنفيذ البرنامج.

– متابعة وتقييم مراحل تنفيذ البرنامج علي المستوى المحلي.

–اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج وحل ما قد يعترضه من عقبات.

–رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح البرنامج الى لجنة المركز.

٢-٦ العلاقات المؤسسية لبرنامج "شروق" :

مع لتعدد -الوزارات والهيئات المرتبط نطاق عملها بالتنمية الريفية كان هناك ضرورة لتحديد سبل التنسيق مع هذه الجهات لضمان عدم تعارضها او تضاربها وتحقيق أكبر فرص لنجاح برنامج "شروق" ونشمل هذه الجهات ما يلي :

٢-٦-١ الوزارات والجهات المركزية

من خلال التنسيق والتكامل في إطار اللجنة القومية للتنمية الريفية ، وبالتعاون الوثيق مع جهاز بناء وتنمية القرية كأمانه فنية لهذه اللجنة، تتولى الوزارات والجهات المركزية المهام التالية علي الأقل بالنسبة للبرنامج :

-المشاركة في وضع الخطة العامة للبرنامج علي المستوى القومى.

-المشاركة من خلال المديريات والفروع الإقليمية- في وضع الخطة الإقليمية للبرنامج علي مستوى المحافظة .

-المشاركة من خلال ممثليها التنفيذيين علي المستوى المحلي – في وضع خطة التنمية الريفية علي المستوى المحلى القروى .

-المشاركة في توفير الدعم والإشراف الفنى بما يكفل نجاح تنفيذ البرنامج علي كافة المستويات (القومى – المحافظات– المحلي).

- النقل المتواصل لاختصاصات تخطيط وتنفيذ مشروعات هذه الوزارات والجهات المركزية والتى لازالت تحتفظ مركزيا بمسئولية تنفيذها في النطاق الجغرافى للقرى ، وذلك الي السلطات المحلية بما يحقق التعميق المتواصل للامركزية التخطيط والتنفيذ ، وأيضا بما يدعم فرص جذب المشاركة الشعبية للإسهام في هذا التخطيط والتنفيذ علي المستوى المحلى القروى .

وبوجه خاص تتولى وزارات : التخطيط والتعاون الدولى والمالية مهام العمل على توفير الاعتمادات المالية الحكومية والمنح الأجنبيه الممكن تدبيرها وذلك لتمويل احتياجات البرنامج في إطار السياسات والخطط التى تقرها اللجنة القومية للتنمية الريفية.

٢-٦-٢ الجامعات ومراكز البحث العلمى

وتتولى توفير الدعم الفنى المطلوب لتنفيذ البرنامج وخططه ومشروعاته علي كافة المستويات وعلى الأخص المستوى المحلى القروى من خلال مجموعات خبرة فنية متكاملة التخصصات تعمل بالتعاون الوثيق مع جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.

٢-٦-٣ المنظمات الأهلية غير الحكومية

مثال التعاونيات والجمعيات الأهلية بأنواعها ، وتتولى الإسهام في تعبئة وتحريك منظم للمشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ البرنامج وخططه على المستوى المحلى القروى .

وذلك بجانب التنفيذ الميدانى للمشروعات والأنشطة الواردة في خطة التنمية الريفية المحلية التى تقع في نطاق أغراضها القانونية بحسب ما تعهد به إليها اللجان المحلية للبرنامج.

٢-٦-٤ جهات المعونة الأجنبية

يقوم جهاز بناء وتنمية القرية المصرية باجتذاب هذه الجهات الأجنبية لكى تسهم في نجاح البرنامج من خلال مشاركتها في الدعم المادى والفنى لتنفيذ مشروعات محددة فيه .

وفى إطار الخطة العامة التى تضعها اللجنة القومية للتنمية الريفية ، يتم طرح مجموعة محددة من المشروعات الممكن ان تسهم فيها جهات المعونة الأجنبية ويتم تنفيذها في الوحدات المحلية القروية .

٢-٧ إنجازات برنامج " شروق "

حقق البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق " منذ انطلاقه في أكتوبر١٩٩٤ ، وعلي مدار الفترة (٩٤ /٩٥-٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) الكثير من الإنجازات في معظم القري موزعة علي محافظات الجمهورية والتي يمكن عرضها علي النحو التالي :

٢-٧-١ التتابع الزمني لدخول الوحدات المحلية القروية في برنامج" شروق" :

حدد برنامج " شروق" برنامجا زمنيا تم تقديره بسبع سنوات ١٩٩٥/٩٤ حتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ لتغطية جميع قري الجمهورية (والبالغ عددها آنذاك ١٠٦٠ وحدة محلية قروية)، يتم بمقتضاه تتابع دخول الوحدات المحلية القروية التي سينفذ فيها البرنامج، بحيث تبدأ المراحل الثلاث التخطيطية للبرنامج

(التعرف علي المجتمع المحلي – استنهاض المجتمع المحلي – التخطيط للتنمية) في السنة الأولي ، ثم يتبعها تمويل و تنفيذ المشروعات في السنة التالية ، ويتتابع دخول مجموعة جديدة من القرى في مرحلة التخطيط ثم يتم التمويل و التنفيذ وهكذا ، مع مراعاة أن القرية التي تدخل البرنامج يستمر العمل فيها للوصول إلي إحداث التنمية المرغوبة .

يبين الجدول رقم (١) ان هناك عدة تغييرات حدثت علي البرنامج الزمني المخطط للتتابع الزمني لدخول القرى برنامج "شروق" حيث يتبين انه كان من المقرر البدء في المراحل التخطيطية لبرنامج "شروق" في القري المختارة وعددها ٢٦ وحدة محلية قروية وتوابعها من القري بنسبة ٢,٥٪ من اجمالي عدد الوحدات القروية موزعة علي محافظات الجمهورية في سنة ٩٥/٩٤ ، بحيث يبدأ التمويل والتنفيذ الفعلي للمشروعات بحلول السنة المالية الجديدة التي تبدأ في يوليو من عام ١٩٩٥ ،ولكن نظرا لأحداث السيول في شهر نوفمبر ١٩٩٤التي اجتاحت العديد من القرى في محافظات صعيد مصر المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا ومدينة الأقصر، والتي بلغ عددها ٥٧ وحدة محلية قروية وتوابعها من القري ، فقد تم التوجيه السياسي للبرنامج بضرورة البدء الفوري في القري المضارة من السيول بالإضافة للقرى المختارة ولتصبح المرحلة الأولي لتنفيذ البرنامج في عدد ٨٣ وحدة محلية قروية وتوابعها بنسبة ٨٪ من اجمالي القري ويزيد عن المخطط نحو ٥,٥٪ .

في العام التالي ٩٦/٩٥ تم التخطيط في عدد ٨٣ وحدة قروية. وفي عام ١٩٩٧/٩٦ تم زيادة عدد الوحدات المحلية الجديدة بنسبة ٣٪ عن المخطط ليصل عددها الي ١٤٤ وحدة محلية قروية . ويصبح العدد الإجمالي للوحدات المحلية القروية المنفذ بها البرنامج عام ١٩٩٧/٩٦ ٣١٠ وحدة قروية بجميع المحافظات.

في عام ١٩٩٧ والذي كان نقطة تحول فى حياه برنامج "شروق " فإنه بناء على التوجيهات الوزارية فى ذلك الوقت تم اختزال المدة لدخول البرنامج إلى باقي قرى الجمهورية من أربع سنوات إلى سنتين فقط ومن ثم قفزت عدد الوحدات المحلية القروية التي يطبق فيها البرنامج من ٣١٠ وحدة قروية في ١٩٩٧/٩٦ إلى ٧٣٩ ريفية عام ١٩٩٨/٩٧ أي بزيادة ٤٢٩ وحدة محلية جديدة بنسبة ٤١ ٪من اجمالي عدد القري ثم في عام ١٩٩٩/٩٨ كان البرنامج يغطي جميع الوحدات المحلية القروية البالغ عددها

١٠٩٢ بجميع المحافظات في ذلك الوقت ، نتيجة تغير الوضع الإداري لبعض القرى لتصبح وحدات محلية قروية وكذلك تحول بعض القرى إلى مدن وأيضا نشأت قرى جديدة تم إدراجها في البرنامج . في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ كان "برنامج" شروق يطبق في ١١٠٤ وحدة محلية قروية حيث زاد عدد الوحدات القروية نحو ١٢ قرية نتيجة تعديل الحدود الادارية لهذه القري وتحويلها الي وحدات محلية قروية . .

٢-٧-٢ مصادر تمويل البرنامج :

يبين الجدول رقم (٢) توزيع مصادر تمويل الاستثمارات التي نفذها برنامج "شروق" على مدار السنوات (١٩٩٤ /١٩٩٥-٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)والتي بلغـــت ٢٧٨٢,١١١ مليون جنيه،حيث قامت الحكومة بتوفير اعتمادات للبرنامج بلغت ١٧٩٦,٠٥ مليون جنيه من الموازنة العامة للدولة بنسبة حوالي ٦٤,٦ ٪ من إجمالي الاستثمارات التي تم تنفيذها ،كما قامت الحكومة أيضا بتوفير اعتمادات بلغت ٣٤,٣٦ مليون جنيه علي هيئة منح ومعونات أجنبية شكلت حوالي ١,٢ ٪ من إجمالي الاستثمارات التي تم تنفيذها ،كما تم تخصيص ١٤١,٢٢٢مليون جنيه بنسبة ٥,١ ٪من الموارد الذاتية لصندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية والتي استخدمت كقروض ميسرة لتمويل المشروعات الاقتصادية للمواطنين بالقرى ، لتصبح جملة الاستثمارات التي وفرتها الدولة ١٩٧١,٦٣٢ مليون جنيه من جملة استثمارات البرنامج ، أما باقي الاستثمارات والتي بلغت ٨١٠,٤٧٩ مليون جنيه بنسبة ٢٩,١ ٪ فهى قيمة المشاركة الشعبية التي قدمها أهالي القرى و أمكن تعبئتها لتنفيذ البرنامج في صورها المختلفة (نقدي-أرض-عمل بشرى -خامات ومستلزمات).

٢-٧-٣ التمويل السنوي لبرنامج " شروق " :

يبين الجدول رقم (٣) التمويل السنوي لبرنامج " شروق" من الاعتمادات الحكومية ونصيب الوحدة المحلية القروية من هذه الاعتمادات والذي بدأ مع السنة المالية ٩٥/٩٦ ، حيث يتبين انه بالرغم من الزيادة السنوية لاعتمادات البرنامج الا ان متوسط نصيب القري من هذه الاعتمادات اخذ في التناقص من ٩٢٥,٣ الف جنيه في بداية البرنامج عام ٩٥ /٩٦ لينخفض بنحو الثلث في العامين التاليين ، ثم

ليتناقص بشكل حاد بنحو الثلثين ليصبح ٣٤٤,٨ الف جنيه في العام الرابع ، وقد استمر تناقص متوسط نصيب القرية من الاعتمادات ليدور حول ٢٢٥ الف جنيه سنويا ، ليصل في أخر سنوات البرنامج عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الي ١١٩,٥ الف جنيه وهوما يعني عدم مواكبة الاعتمادات الحكومية للتتابع الزمني لدخول القري تحت مظلة البرنامج وزيادة عددها ، بل العكس تناقصت الاعتمادات الحكومية السنوية لكل قرية .

جدول رقم (١)

التتابع الزمني لدخول القري برنامج " شروق "

المخطط والمنفذ الفعلي

السنة	المخطط		اجمالي المنفذ الفعلي من المخطط		ملاحظات
	عدد القري	٪	عدد القري	٪	
١٩٩٥/٩٤	٢٦	٢,٥	٨٣	٨	
٩٦/٩٥	٨٠	٧,٥	٨٣	٨	
٩٧/٩٦	١٠٦	١٠	١٤٤	١٣	
٩٨/٩٧	٢١٢	٢٠	٤٢٩	٤١	تم اضافة ٢٠ قرية نتيجة تحويلها لوحدات محلية قروية
٩٩/٩٨	٢١٢	٢٠	٣٥٣	٣٣	تم اضافة ٨ قري نتيجة تحويلها لوحدات محلية قروي
٢٠٠٠/٩٩	٢١٢	٢٠	١٢	١	تم اضافة ١٢ قرية نتيجة تحويلها لوحدات محلية قروية
/٢٠٠٠ ٢٠٠١	٢١٢	٢٠	-	-	
الاحمالي	١٠٦٠	١٠٠	١١٠٤	١٠٤	زاد عدد الوحدات القروية٤٤ وحدة

المصدر :جهاز بناء وتنمية القرية المصرية :-بينات غير منشورة

وبنظرة عامة على مصادر التمويل التي أتيحت لبرنامج "شروق" يتبين ان إسهام المنح الأجنبية والتي اتيحت و خصصتها الحكومة للبرنامج لم تتجاوز ١,٢٪ من جملة الاستثمارات المنفذة، مما يعني أن ٩٨,٨٪ من الموارد المالية للبرنامج كانت محلية تعتمد علي الموارد الحكومية والشعبية ولا تعتمد علي المنح والمعونات الأجنبية. وهو ما يوضح مدى تأييد الحكومة وقبول البرنامج لدى المواطنين بالقرى وحرصهم على تنفيذ مشروعاتهم التي اختاروها بأنفسهم.

جدول رقم (٢)

توزيع مصادر تمويل استثمارات برنامج "شروق"

خلال الفترة ٩٥/٩٤ — ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

القيمة بالمليون جنيه

مصادر التمويل	القيمة	٪
اعتمادات من الموازنة العامة للدولة	١٧٩٦,٠٥	٦٤,٦
اعتمادات من المنح الأجنبية	٣٤,٣٦٠	١,٢
تمويل ذاتي من صندوق التنمية المحلية (قروض مخصصة للمشروعات الاقتصادية)	١٤١,٢٢	٥,١
المشاركة الشعبية التطوعية (نقدي — ارض — عمل بشري — موارد وخامات ومستلزمات)	٨١٠,٤٧٩	٢٩,١
الإجمالـــي	٢٧٨٢,١١١	١٠٠

المصدر: جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

جدول رقم (٣)

التمويل السنوي لبرنامج "شروق"خلال الفترة ٩٥/٩٤ – ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥

القيمةبالالف جنيه

السنة المالية	القري المنفذ فيها البرنامج	الاعتمادات الحكومية	نصيب القرية من الاعتمادات الحكومية
٩٦/٩٥	٨٣	٨٠٠٠٧٦.	٩٢٥,٣
٩٧/٩٦	١٦٦	٥٠٠٠١٠٥.	٦٣٥,٥
٩٨/٩٧	٣١٠	٣٠٠٠١٨٨.	٦٠٧,٤
٩٩/٩٨	٧٣٩	٨٠٠٠٢٥٤.	٣٤٤,٨
٢٠٠٠/٩٩	١٠٩٢	٧٠٠٠٢٥٣.	٢٣٢,٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١١٠٤	٢٠٠٠٢٤٦.	٢٢٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	١١٠٤	٣٠٠٠٢٥١.	٢٢٧,٦
٢٠٠٣/٠٠٢	١١٠٤	٢٠٠٠٢٤١.	٢١٨,٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١١٠٤	٩٠٠٠٢٢١.	٢٠١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١١٠٤	٩٠٠٠١٣١.	١١٩,٥
الاجمالي	٠	٦٠٠٠١٩٧١.	-

المصدر: تقارير المتابعة السنوية ،جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

٢-٧-٤ توزيع استثمارات البرنامج علي قطاعات التنمية المختلفة :

يوضح جدول رقم (٤) توزيع استثمارات البرنامج علي قطاعات التنمية المختلفة البنية الأساسية ،والتنمية البشرية ،والتنمية الاقتصادية ، حيث يتبين ان مشروعات البنية الأساسية احتلت المرتبة الاولي بنسبة 72.1٪ من إجمالي الاستثمارات المتاحة للبرنامج، وتلتها مشروعات التنمية البشرية بنسبة ٢٠,٧ ٪ ، وأخيرا مشروعات التنمية الاقتصادية بنسبة ٧,٢٢ ٪ . وبالرغم من ارتفاع التمويل الحكومي بالنسبة لمشروعات التنمية البشرية الا انه يتلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة في المشروعات الاقتصادية والتي كانت أكثر اهتماما بنسبة ٢٨,٦٧ ٪ مقابل انخفاض واضح في الإسهامات الشعبية لمشروعات التنمية البشرية والتي بلغت نسبتها ٢١,٩٢٪ ، مما يعكس تحقيق المشروعات الاقتصادية

مصلحة مادية مباشرة للمواطنين من خلال تحسين الدخل وإتاحة فرصة عمل ومن ثم تزداد نسبة المشاركة فيها .

جدول رقم (٤)

توزيع استثمارات البرنامج علي قطاعات التنمية المختلفة

خلال الفترة ٩٥/٩٤ – ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

القطاع	إجمالي الاستثمارات	%	حكومي	%	مشاركة	%
البنية الأساسية	٢٠٠٨,٢٥	٧٢,١٨	١٣٨٠,٨	٦٨,٧٦	٦٢٧,٤١	٣١,٢٤
التنمية بشرية	٥٧٥,٧٦	٢٠,٧٠	٤٤٩,٥٤	٧٨,٠٨	١٢٦,٢٢	٢١,٩٢
التنمية الاقتصادية	١٩٨,١	٧,١٢	١٤١,٣	٧١,٣٣	٥٦,٨	٢٨,٦٧
الإجمالي	٢٧٨٢,١١	١٠٠,٠	١٩٧١,٦٨	٧٠,٨٧	٨١٠,٤٣	٢٩,١٣

المصدر: تقارير المتابعة السنوية ،جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

٢-٧-٥ توزيع استثمارات برنامج "شروق" علي المشروعات:

تم تنفيذ عدد ١٠١,٣٨٨ مشروع وعملية تنموية على مجالات التنمية الريفية الرئيسية من خلال الاستثمارات التي أتيحت لبرنامج " شروق " والمبينة بجدول رقم (٥) علي النحو التالي:

أ -**البنية الأساسية** : وشملت مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى وتحسين البنية والطرق والكبارى والاتصالات والكهرباء والإنارة وغيرها . بلغ عدد المشروعات التى تم تنفيذها ٣٧٠٦٤ مشروعاً باستثمارات بلغت ٢٠٠٨,٥٢ مليون جنيه وهو ما يشكل ٧٢,١٪ من جملة استثمارات البرنامج، حيث يتبين استئثار مشروعات مياه الشرب بأعلي نسبة من اجمالي استثمارات البنية الاساسية حيث بلغت ٣٨,٢٪ ، تليها مشروعات الصرف الصحي وإصحاح البيئة بنسبة ٣١,١٪ تتبعها الطرق والاتصالات بنسبة ٢٢,٤٪ في حين انخفضت نسبة استثمارات الكهرباء والطاقة لتصل ٨,٣٪ .

ب –**التنمية البشرية** : وشملت الخدمات التعليمية والصحية والمرآة والطفل وخدمات الشباب وغيرها.وبلغت عدد المشروعات التي نفذت في مجال التنمية البشرية ٦٦٥٧ مشروعاً وعملية تنموية تكلفت ٥٧٥,٧٣ مليون جنيه وقد احتلت مشروعات المرأة والطفل المرتبة الاولي بنسبة ٣١,٤٪ من الاستثمارات المخصصة للتنمية البشرية ، بينما كان نصيب تطوير الأداء ١٥,٨ ٪،و الخدمات التعليمية ١٢,٦٪، والخدمات الشبابية ١٢٪ تليها مشروعات الخدمات الصحية بنسبة ١١,٨٪ و الخدمات الثقافية ٦,٩٪ وأخيرا الخدمات الدينية بنسبة ٦٪ .

ج –**التنمية الاقتصادية** : شملت مشروعات التنمية الاقتصادية الممولة بقروض من صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية مشروعات الورش والإنتاج الحيواني والداجنى والألبان والمناحل والمشروعات الزراعية وغيرها وقد بلغ عدد هذه المشروعات ٥٧٦٦٧ مشروعاً متنوعا بلغت قيمة تمويلها على هيئة قروض ميسرة ١٩٨ مليون جنيه .

من العرض السابق لتوزيع الاستثمارات المنفذة لبرنامج "شروق" علي قطاعات التنمية المختلفة يتبين استحواذ مشروعات البنية الأساسية على ما يقرب من ثلاثة أرباع استثمارات البرنامج والذي يوضح مدى احتياج القرى إلى هذه النوعية من المشروعات والتى غالباً ما تشكل الأولوية الأولى والملحة لدى معظم القرى وهذه المشروعات تحتاج فى الغالب إلى استثمارات كبيرة خاصة مشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب . كما احتلت مشروعات التنمية البشرية المرتبة الثانية من جملة الاستثمارات التي أتيحت للبرنامج من خلال التمويل الحكومي مما يعني التوفر النسبي لهذه النوعية من الخدمات وخاصة الخدمات التعليمة والصحية ،واهتما البرنامج بالفئات الأولي بالرعاية وخاصة المرأة والطفل والشباب .

أما بالنسبة لمشروعات التنمية الإقتصادية فانه بالرغم من توفر موارد التمويل من صندوق التنمية المحلية إلا أن المنفق منها لم يتجاوز ١٥ مليون جنيه سنويا ، الأمر الذى يعنى أن نصيب المحافظة كان في حدود نصف مليون جنيه على الأكثر ، وهو ما لم يحقق الآمال التي كانت معقودة علي رفع مستوي الدخل للمواطنين بقري البرنامج ، وقد يرجع ذلك الي انعدام الخبرة لتمويل المشروعات الصغيرة والحرفية من خلال القروض بالإضافة الي بعض التحفظات الخاصة لدى البعض باعتبار أن معاملات الصندوق تعتبر من المعاملات الربوية مما أدي إلي عزوف المواطنين عنها ، ولعل هذه المشكلة ما زال

صندوق التنمية المحلية يعاني منها حتي الآن بالرغم من الجهود المبذولة للتوعية بأنشطة وأهداف الصندوق. وقد تركزت مشروعات التنمية الاقتصادية التي تم تمويلها في الإنتاج الحيوانى الداجنى والألبان والمناحل وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها لا تخلق فرص عمل حقيقية تساعد الأفراد على الإنخراط فى تنفيذها ولكن فى الغالب ما تكون مشروعات تساعد على تحسين الدخل وتسهيل الظروف المعيشية للأفراد وقد تساعد تلك التيسيرات التى يمنحها الصندوق للمتعثرين من ناحية الفترة الزمنية والعائد على القرض علي الاقبال علي هذه النوعية من المشروعات .

٢-٧-٦ توزيع إستثمارات برنامج "شروق " علي المحافظات:

توزعت استثمارات برنامج شروق علي قطاعات التنمية المختلفة فيما بين المحافظات الريفية وعلي جميع الأقاليم الاقتصادية كما يتضح من الجدول رقم (٦) حيث احتل اقليم الدلتا (ويشمل محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية) المركز الأول بنسبة استثمارات بلغت ٢٦٪ من إجمالي استثمارات البرنامج ، ثم تلاه إقليم شمال الصعيد (ويشمل محافظات بني سويف والمنيا والفيوم وجزءا من شمال البحر الأحمر) بنسبة استثمارات بلغت ١٨,٩٪ ، وفي المركز الثالث جاء إقليم جنوب الوادي (ويشمل محافظات سوهاج وقنا واسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر)بنسبة استثمارات بلغت ١٦,٦٪ ، وجاء إقليم قناة السويس(ويشمل محافظات شمال سيناء وجنوب سيناء وبور سعيد والاسماعيلية والشرقية ، والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر حتي نهاية خليج السويس) في المركز الرابع بنسبة استثمارات بلغت ١٢,٦٪

واحتل إقليم الإسكندرية (ويشمل محافظات الإسكندرية والبحيرة ومنطقة النوبارية ومطروح) المركز الخامس بنسبة استثمارات بلغت ١٠,٤٪ ، اما إقليم أسيوط (ويشمل محافظتي أسيوط والوادي الجديد فكان في المركز السادس بنسبة استثمارات بلغت ٨,٣٪ وأخيرا اقليم القاهرة الكبرى (ويشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية) في المركز السابع والاخير بنسبة استثمارات بلغت ٧,٢٪ من إجمالي استثمارات البرنامج ، مع ملاحظة ان برنامج شروق لا ينفذ في المحافظات الحضرية وعواصم المحافظات وعواصم المراكز الإدارية والتى تمثل مناطق حضرية باستثناء بعض المناطق الريفية البسيطة في هذه المحافظات .

ويتبين من الجدول أن صعيد مصر الذي يضم ثلاثة أقاليم اقتصادية (شمال الصعيد واسيوط وجنوب الوادي) قد اختص بنحو ٤٥,٣٪ من جملة الاستثمارات الحكومية في برنامج شروق الموجه إلى البنية الأساسية التنمية البشرية . مما يكشف وجها جوهريا للبرنامج خلال أعوامه الأولى للاهتمام بمحافظات الصعيد باعتبارها الأقل حظا في التنمية، وفى المقابل تشير بيانات الجدول إلى انخفاض الاستثمارات التي تم توجيهها الي المحافظات الصحراوية الخمس (مطروح ، شمال سيناء ، جنوب سيناء، الوادي الجديد، البحر الأحمر)٠مما يكشف ضرورة الاهتمام بالمحافظات الصحراوية واعتبارها الأكثر قدرة على امتصاص الضغط السكاني المتزايد في باقى محافظات الجمهورية والتي تشكل الامل الكبير في التنمية المستقبلية .

جدول رقم (٥)

توزيع استخدامات استثمارات برنامج " شروق " واعداد المشروعات المنفذه

علي مجالات التنمية الريفية خلال الفترة ٩٤ / ٩٥ – ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

المجـــــال	جمله الإستثمارات بالمليون جنيه	النسبة المئوية	عدد المشروعات والعمليات التنمويه
أولا : البنية الأساسية			
مياه شرب	٧٦٧,٩٤٤	٢٧,٦	١٧٣٦١
صرف صحي وتحسين بيئة	٦٢٤,٠٢٢	٢٢,٤	١٢١٥٩
طرق وكباري واتصالات	٤٥٠,٥١٤	١٦,٢	٣٣٩٤
كهرباء وإنارة	١٦٥,٧٧٤	٦	٤١٥٠
مجموع البنيه الأساسية	٢٠٠٨,٢٥	٧٢,١	٣٧٠٦٤
ثانيا : التنمية البشرية			
تنمية المرأة والطفل	١٨٠,٧٩	٦,٥	٢٣٢٧
تطوير آداء	٩٠,٦٧٥	٣,٣	٨٨٦
خدمات تعليميه	٧٢,٨١٩	٢,٦	٩٩٨
خدمات شباب	٦٨,٩٢٣	٢,٥	٨٢٩
خدمات صحيه	٦٧,٩٨١	٢,٤	٣٦٢
خدمات دينيه	٥٤,٥٢٧	٢	٩٥٢
خدمات ثقافيه	٤٠,٠٤٩	١,٤	٣٠٣

مجموع التنمية البشريه	٥٧٥,٧٦٣	٢٠,٧	٦٦٥٧
ثالثا : التنمية الاقتصادية			
انتاج حيواني وداجنى	٦٤,٦٣٥	٢,٣	٢٤٧٢٢
البان ومناحل	٨,٧٣٩	٠,٣	٤٠٣٢
تقنيات وميكنة زراعية	٢٤,٥٥٨	٠,٩	٤٧٨٠
نقل بضائع	١٦,٦٠٦	٠,٦	١٦١٩
منافذ تسويق	٨,٤٥	٠,٣	٣٢١٨
ورش حرفيه وصناعيه	٤٥,٢٦٨	١,٦	٦٩٨٥
برمجيات وحاسبات آليه	١٢,٩٤	٠,٥	٥٦٠٦
مشروعات اخري متنوعة	١٧,٨٩٩	٠,٧	٥٧٠٥
مجموع التنمية الاقتصادية	١٩٨,١	٧,٢	٥٦٦٦٧
الإجمالي	٢٧٨٢,١١	١٠٠	١٠١٣٨٨

المصدر: جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

٢-٧-٧ المشاكل والمعوقات التي واجهت برنامج " شروق "

بالرغم من هذا الكم الهائل من المشروعات التي استطاع برنامج " شروق" انجازها علي مدار الفترة (٩٤/١٩٩٥-٢٠٠٤/٢٠٠٥) والتي توزعت علي كافة المحافظات والقري الا انه في أثناء التنفيذ قابل العديد من المشاكل والعقبات التي أدت في النهاية الي توقف برنامج "شروق" عن استكمال برنامجه الزمني مبكراً سبع سنوات كان مخططا ان ينتقل بعدها الي مرحلة تحقيق التنمية الريفية المستدامة والمتواصلة وسنتناول فيما يلى أهم تلك المشكلات :

١- ضعف إدراك الوزارات والهيئات التي تعمل في الريف بأن برنامج "شروق" هو البرنامج القومى للتنمية الريفية فى مصر والنظر اليه باعتباره مجرد برنامجاً قطاعياً ويتنافس معها على موارد الدولة.

٢- ضعف الإدراك من قبل المسئولين باعتبار برنامج "شروق" هو المظلة العامة لجميع الجهود والموارد الحكومية المساندة للتنمية الريفية ، ومن ثم تقليص الأنشطة التي تخضع مباشرة للادارة المركزية للوزارات المختلفة ، وعلى ان تقتصر هذه الأدوار فقط علي اعمال السيادة مثل العدالة والامن والمرافق القومية ، وبخلاف ذلك من الانشطة فيجب ان تخضع وبوضوح للسلطة المحلية.

٣- أدي الضغط السياسي علي برنامج "شروق" منذ بداياته في اكتوبر ١٩٩٤ وادراج عدد ٥٧ قرية أضيرت من السيول في محافظات المنيا واسيوط وسوهاج وقنا عبئا مفاجئا للبرنامج الذي كان مخططا له أن يبدأ في ٢٦ قرية فقط وفقا للتابع الزمني المخطط لدخول القري تحت مظلة البرنامج ، ثم مرة أخري في خطة البرنامج عام ٩٧/٩٦ عندما اتخذ قرار ضم جميع قري الجمهورية تحت مظلة البرنامج قفزا علي البرنامج الزمني المعد مسبقا ، والتي كان مخططا أن تكون هذه المرحلة بعد سبع سنوات من بداية البرنامج ، ولم تخصص مقابل هذه الزيادة في أعداد القرى أى زيادة في الاعتمادات المالية يمكن من خلالها مواجهة الطلبات الشعبية للقري الجديدة وتدعيم أنشطة البرنامج المختلفه مما أفقد مصداقية البرنامج مع المواطنين ومن ثم الحد من الاستفادة المثلى من فرص تعظيم المشاركة الشعبية التى تدعم الجهود الحكومية والتخفيف من أعباء الدولة في توفير الاستثمارات المطلوبة للتنمية الريفية .

٤- أدي انحسار الدعم السياسي لبرنامج "شروق" بسبب تحويل وزارة الإدارة المحلية إلي وزارة الدولة للتنمية الريفية عام ١٩٩٧ الي توقف انعقاد اللجنة القومية للبرنامج ، وتخفيض مستوي التمثيل بها ليكون من بعض المسئولين للوزارات المحتلفة ولكن بدون سلطة اتخاذ القرار إلا بعد الرجوع لوزارتهم المعنية بالموضوعات المطلوب اتخاذ قرارات بشأنها مما أدي إلي ضعف التنسيق مع بعض الوزارات والأجهزة والهيئات المختلفة في شان تنفيذ المشروعات.

٥-أدي اعتبار برنامج"شروق" كاحد البرامج التي تنفذها وزارة التنمية الريفية وليس البرنامج الوحيد للتنمية الريفية الي انصراف المحافظات عن الاهتمام الذي حظي به البرنامج في بداياته ، خاصة عندما بدأت الوزارة في تنفيذ برنامج(الخطة العاجلة) للنهوض بالقري والذى تم بمقتضاه تخصيص ٢٥٠ ألف جنيه لكل قرية لإقامة مشروعات سريعة التنفيذ ودون التكامل او التوافق مع منهجية برنامج شروق التى تعتمد على المشاركة الشعبية في تنقيذ المشروعات . وقد ترتب عن ذلك عدم التنسيق بين برنامج "شروق" والامانة العامة للادارة المحلية والمحافظات المعنية عند إعداد وتنفيذ خطط التنمية الريفية ، الأمر الذي أدي إلى ازدواجية المنهجية والمشروعات المدرجة وإغفال الاعتماد على لجنة "شروق" بالوحدةالمحلية باعتبارها آلية المشاركة الشعبية المنظمة لاختيار المشروعات العاجلة المطلوب تنفيذها

جدول رقم (6)
توزيع استثمارات برنامج شروق على المحافظات الفترة من (١٩٩٥/٩٤-٢٠٠٤/٢٠٠٥)
بالمليون جنيه

الاقليم	المحافظات	البنية الاساسية			التنمية البشرية			القروض			اجمالى الاستثمارات		
		الاستثمارات الحكومية	المشاركة الشعبية	اجمالى البنية اساسية	الاستثمارات الحكومية	المشاركة الشعبية	اجمالى تنمية بشرية	اجمالى القروض	المشاركة الشعبية	اجمالى القروض المصدية	اجمالى الاستثمارات الحكومية	اجمالى المشاركة الشعبية	الاجمالى
القاهرة الكبرى	الجيزة	50.3	18.1	68.4	13.1	9.8	22.9	4.0	2.3	6.2	67.4	30.2	97.6
	القليوبية	50.5	21.7	72.2	16.6	9.5	26.1	4.0	1.8	5.8	71.1	33.0	104.1
الاجمالي		100.8	39.8	140.6	29.7	19.3	49.0	8.0	4.1	12.0	138.5	63.2	201.7
الاسكندرية	الإسكندرية	10.4	4.8	15.2	1.4	0.8	2.2	2.0	0.7	2.8	13.9	6.3	20.1
	البحيرة	132.0	59.3	191.3	31.3	12.6	43.9	3.6	1.5	5.1	166.9	73.4	240.3
	مطروح	20.5	6.2	26.7	1.5	0.8	2.3	0.7	0.2	0.9	22.7	7.2	29.9
الإجمالي		162.9	70.3	233.2	34.2	14.2	48.4	6.3	2.4	8.8	203.5	86.9	290.3
اقليم الدلتا	المنوفية	70.7	22.8	93.5	14.0	8.8	22.8	6.5	1.7	7.3	90.3	33.3	123.6
	الغربية	56.7	39.4	96.1	44.8	26.6	71.4	13.0	9.3	22.3	114.5	75.3	189.8
	كفر الشيخ	46.7	21.6	68.4	30.8	14.9	45.6	10.3	4.8	15.1	87.8	41.3	129.2
	دمياط	25.1	6.0	31.1	8.0	6.4	14.4	2.6	1.6	4.2	35.7	14.0	49.7
	الدقهلية	113.5	46.4	159.9	32.8	21.8	54.6	15.4	2.0	17.4	161.7	70.2	232.0
الإجمالي		312.8	136.2	449.0	130.3	78.5	208.8	46.8	19.4	66.3	480.0	234.1	724.3
اقليم قناة السويس	شمال سيناء	31.1	4.0	35.1	6.2	3.2	9.4	0.3	0.1	0.4	37.6	7.3	44.9
	جنوب سيناء	5.6	1.7	7.2	3.1	0.2	3.3	0.3	0.1	0.4	8.9	2.0	10.9
	بور سعيد	6.6	4.4	11.0	3.3	0.9	4.2	1.8	0.5	2.3	11.7	5.8	17.6
	الإسماعيلية	14.8	7.7	22.4	6.6	3.1	9.8	2.5	0.5	3.0	23.9	11.3	35.2
	السويس	5.1	6.6	11.7	4.8	1.0	5.8	0.7	0.2	0.9	10.6	7.8	18.4
	الشرقية	102.9	49.1	152.0	43.0	16.8	59.8	8.4	3.5	12.0	154.3	69.4	223.7
الإجمالي		166.1	73.4	239.5	66.9	25.3	92.2	14.0	4.9	19.0	247.0	103.6	350.7
شمال الصعيد	بني سويف	48.3	13.1	61.4	25.5	15.7	41.2	2.8	1.2	4.1	76.6	30.0	106.6
	المنيا	109.6	31.2	140.9	38.3	21.1	59.3	11.8	5.7	17.5	159.8	58.0	217.8
	الفيوم	113.0	35.9	148.9	22.7	15.6	38.3	8.2	5.0	13.2	143.9	56.5	200.5
الإجمالي		270.9	80.2	351.2	86.5	52.4	138.8	22.8	11.9	34.8	380.3	144.5	524.9
اقليم اسيوط	أسيوط	104.6	34.5	139.1	29.7	16.7	46.4	8.7	2.7	11.4	143.0	53.9	196.8
	الوادي الجديد	12.9	4.9	17.8	8.6	2.7	11.3	3.9	1.2	5.1	25.4	8.8	34.2
الإجمالي		117.5	39.4	156.9	38.3	19.4	57.7	12.6	3.9	16.5	168.4	62.7	231.0
جنوب الوادي	سوهاج	80.8	20.5	101.3	41.9	17.7	59.6	13.3	3.6	16.9	136.0	41.8	177.9
	قنا	80.0	22.1	102.2	40.3	16.0	56.2	12.6	4.0	16.6	132.9	42.1	175.0
	أسوان	36.5	12.1	48.7	8.4	7.3	15.6	2.9	1.1	4.0	47.8	20.6	68.3
	البحر الأحمر	4.7	2.8	7.5	2.6	1.2	3.8	1.3	0.9	2.3	8.7	4.9	13.6
	الأقصر	15.4	4.9	20.3	2.6	0.9	3.5	1.5	0.5	2.0	19.5	6.3	25.8
الإجمالي		217.5	62.5	280.0	95.7	43.0	138.7	31.5	10.1	41.8	344.9	115.6	460.6
الاجمالى العام		1348.3	498.2	1846.5	482.1	255.4	737.5	141.2	56.9	198.1	1971.6	810.5	2782.1

المصدر : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

بالمعايير الموضوعية من حيث ما انتهت اليه النتائج المستفادة من الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للقرية .

٦- ندرة المنح والمعونات الاجنبية المتاحة للمشاركة في تمويل البرنامج ، بالرغم من التاكيد على اعتبار البرنامج القومى "شروق" له الاولوية الأولى للاستفادة من المنح والمعونات الخارجية المتاحة للدولة المتعلقة بالتنمية الريفية.

٧-إحجام الجهات الائتمانية مثل الصندوق الاجتماعي والبنوك عن تمويل المشروعات الاقتصادية المقترحة من قبل مواطني قرى البرنامج .

٨- ضعف الاهتمام بالتشغيل والصيانة للمشروعات التى تم الانتهاء من تنفيذها وتسليمها لجهات التشغيل من الوزارات والهيئات، وقد يعنى ذلك عدم إدراج مبالغ كافية للتشغيل والصيانة بموازنات الجهات الحكومية المسئولة عن تشغيل ما ينفذه برنامج "شروق" من مشروعات، بالاضافة الي تحجيم دور المنظمات الأهليـة الموجودة فعلا فى القرى تجاه أداء أعمال تنفيذية لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة المشروعات المنفذة .

٩- إحجام بعض الشباب من المتعلمين بالقرى عن الاشتراك والمساهمة والاستمرار فى فاعليات البرنامج كمندوبى ومندوبات "شروق" بالرغم من التدريب والتثقيف المستمر لهم وتحفيزهم معنويا وادبيا لتشجيعهم على الاستمرار باعتبارهم قاعدة الاتصال الجماهيرى المباشر للبرنامج ، وقد يرجع ذلك الي حاجة هؤلاء الشباب الي ايجاد فرص عمل حقيقية من خلال برامج ومشروعات للتشغيل توفرلهم حياه كريمة.

١٠- عدم إمكانية الاعتماد الكلى على القدرات والكوادر البشرية بالمحليات لتحقيق التنمية المحلية المنشودة لغياب المهارات والكفاءات المطلوبة ، بالرغم من الاهتمام الكبير لبرنامج "شروق" لتقديم الدعم الفنى لبناء قدرات العاملين بالمحليات سواء علي المستوي المركزي او القاعدي من خلال تشكيل فرق المعونة الفنية بمشاركة الجامعـات والمراكز البحثية العلمية.

١١- ضعف أداء لجان شروق بالوحدات المحلية للأدوار الأساسية المنوطة بهم وعدم انتظام عقد الاجتماعات الدورية طبقا لما هو كان مخططا، بالرغم من التوعية والتدريب المستمر لتفعيل هذه اللجان

والتأكيد علي سلامة وتمثيل هذه اللجان لتضم ممثلي المجالس الشعبية المنتخبة، وأعضاء المجلس التنفيذي ، وممثلي الجمعيات والمنظمات الأهلية ، والقيادات الطبيعية، والمرأة والشباب . وذلك لتعارضها مع المهام والمسئوليات الفعلية للعاملين بالوحدات المحلية القروية .

٣- رؤية مستقبلية للتنمية الريفية في مصر:

في ضوء ما تم التعرض له لتجارب التنمية الريفية في مصر و لبرنامج "شروق" من حيث منهجيته وأهدافه وآلياته ، وما تم تحليله للأنشطة والمشروعات التي قام بها ، والمشكلات والمعوقات التي قابلته والتي ساعدت على توقفه عن استكمال برنامجه الزمني لتحقيق الاستفادة الكاملة من مشروعاته . سنتناول في هذا الفصل مقترحات لرؤية مستقبلية للتنمية الريفية في مصر ،ونود في هذا الإطار التأكيد علي أن التنمية الريفية تحتاج إلي إستراتيجية تقوم علي ثلاثة عناصر أساسية هي:

- توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع الريفي لتكفل لهم حياه كريمة .
- تنمية القدرات البشرية لأفراد المجتمع الريفي باعتبارها هدف التنمية الريفية الأساسي .
- إيجاد مجالات العمل المنتج لأفراد المجتمع الريفي لرفع مستوي المعيشة .

ولتحقيق رؤية إستراتيجية للتنمية الريفية هناك أهمية لمراعاة الجوانب التالية:

٣-١ الإعداد الجيد لأهداف ومشروعات لتنمية الريفية وذلك من خلال :

-التحديد الجيد لأهداف التنمية قريبة و بعيدة المدى علي المستوي القومي والإقليمي والمحلي وعلي المستويات القطاعية لكل خدمة من الخدمات المزمع تنفيذها (مياه شرب – صرف صحي – الخدمات التعليمة – الخدمات الصحية ...) مع وجود خطط قطاعية لكل خدمة علي مستوي المركز الإداري والمحافظة ، فهذا المستوي من التخطيط يتطلب وجود الدراسات والبحوث والتصميمات والكوادر والخبرات الفنية المؤهلة للقيام بهذه المهام مستعينين بالخبرات المحلية لوضع رؤي مستقبلية تساعد علي توفير الخدمات وتشغيلها بكفاءة .

- التحديد الواضح لأولويات المشروعات المطلوب تنفيذها والتنسيق والتكامل فيما بينها.

- تقدير الاعتمادات المالية المطلوبة لتنفيذ خطة التنمية المستهدفة ،و الإعداد الدقيق لتكلفة الأعمال التنفيذية للمشروعات . و قد يكون من المناسب أن تتولي كل وزارة معنية بالتنمية الريفية إدراج

الاعتمادات المخصصة للمشروعات بالقرى المطلوب تنفيذ الخدمات بها تحت مسمي فرعي وليكن (تنمية القرية) بحيث تتوافق جميع الرؤى للوزارات والهيئات العاملة في الريف ولمنع ازدواجية المشروعات ،وذلك لمراعاة الموارد المالية المحدودة .

٣-٢ تدعيم اللامركزية :

-إتباع أسلوب لامركزية القرار فى ظل مركزية السياسات وذلك فى العلاقة بين المحافظات والسلطات المركزية ، وتدعيم اللامركزية الإدارية والمالية للمحافظات..

- تعميق اللامركزية على المستوى المحلى من خلال منح المحافظين لصلاحيات أوسع إلى رؤساء المراكز والأحياء والمدن والوحدات المحلية القروية ، وكذلك قيادات مديريات الخدمات على مستوياتها المختلفة و بما يؤكد اقتراب سلطة القرار من المواطن صاحب الحاجة او المصلحة ، ويزيد كفاءة الإدارة المحلية فى تحمل مسئولياتها تجاه الجماهير .

— العمل علي زيادة الموارد المالية للمحليات وخاصة علي مستوي القري بتدعيم حسابات الخدمات والتنمية بالمحليات وذلك من حصيلة الدولة من الموارد السيادية والضرائب المركزية ، والموارد الذاتية التي تقترحها المحليات .

- إعطاء الوحدات المحلية الحق فى القيام بالمشروعات الاقتصادية وبصفة خاصة ذات الطابع المحلى

-الاستمرار فى جهود الإعداد لتعديلات جذرية فى قانون الإدارة المحلية بما يحقق طموحات المجتمعات المحلية نحو اللامركزية ليكون جاهزاً للعرض فى التوقيت الملائم .

٣-٣ الارتفاع بمستوي إنتاجية و دخول فقراء المجتمع الريفي :

إن تحقيق العدالة في توزيع الدخول وثمار التنمية بين سكان المجتمع الريفي يعد من الأهداف الأساسية لإستراتيجية التنمية الريفية وان اختلفت أدوات تحقيقه باختلاف الظروف القائمة بهذه المجتمعات ،حيث يصبح الاهتمام بزيادة مستوي إنتاجية ودخول الفقراء وتوفير فرص العمل المنتج أمامهم هي الأداة الرئيسية لبرامج التنمية الريفية في تحقيق هدف عدالة توزيع ثمار التنمية بين السكان الريفيين وتخفيض التفاوت بين دخول ومستوي معيشة هذه الفئات وغيرها من الفئات ذات الدخول ومستوي المعيشة الأفضل.

ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال توفير الظروف الملائمة لتمكين المشتغلين في الأنشطة الزراعية او غيرها من الأنشطة الحرفية والمهن الاخري من تحقيق زيادات متواصلة في إنتاجيتهم ، وإيجاد فرص العمل المنتج للحد من وجود البطالة المقنعة أو الموسمية أو الصريحة بين سكان المجتمع . مع العمل علي تنويع مصادر الدخل في المجتمع الريفي من خلال التدريب علي الأنشطة غير الزراعية كالصناعات الريفية والمهن الحرفية وغيرها لتحسين مستوي دخولهم ومن ثم الارتفاع بمستوي معيشتهم.

٣-٤ المشاركة الشعبية : ضرورة التركيز علي المشاركة العريضة للمواطنين ولأعضاء المجلس التنفيذي والشعبي والقيادات الطبيعية والمنظمات والجمعيات الآهلية العاملة والشباب وذلك في عملية حصر الخدمات والاحتياجات وترتيب الأولويات وفقا للمعايير المتعارف عليها مع العمل علي تحفيز المواطنين على المشاركة المالية والعينية لتنفيذ المشروعات . حيث تعد المشاركة الشعبية الحقيقية في التنمية تخطيطا وتنفيذا وتقييما هي الطريق الوحيد لتحقيق أهداف التنمية المنشودة، فسكان القرى هم الأقدر علي تحديد مواردهم واحتياجاتهم وأولوياتها، والمشاركة الشعبية ليست امتدادا للمجهودات المتفرقة للمواطنين أو لبعض المنظمات الأهلية بل يجب أن تكون هذه الجهود منظمة ومستمرة لتعكس إحساس المواطنين بانتمائهم وبأن القرارات التي تتخذ ليست لخدمة فرد أو مجموعة إنما هي خدمة لجموع المواطنين بالقرية .

٣-٥ استمرارية الخدمات والعمليات التنموية :الاهتمام بالتشغيل والصيانة الدورية ، وعمليات التوسع والإحلال والتجديد للمشروعات التي سيتم تنفيذها أو الموجودة بالفعل ، والتي يمكن ان تقوم بها منظمات أهلية محلية متخصصة في القيام بأعمال التشغيل والصيانة مقابل مصروفات يتم الاتفاق علي كيفيتها . حتى نضمن استمرارية المشروعات في أداء مهامها علي الوجه الأكمل .

٣-٦ التدريب : ضرورة وجود حزمة من برامج بناء القدرات لتدريب العاملين في تقديم الخدمات، والإداريين، والعاملين في أجهزة التنمية المحلية، بجانب تنفيذ حملات التوعية المناسبة لأبناء المجتمعات الريفية للحصول علي الدعم الشعبي للمشروعات والأعمال التي سيتم تنفيذها .

٣- ٧ آليات تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية :

يتطلب الإعداد الجيد لتنفيذ استراتيجية التنمية الريفية العمل على توفير مجموعة من الآليات يمكن اقتراحها علي النحو التالي :

٣-٧-١ تفعيل جميع المواد التي نص عليها القرار الجمهوري رقم (٨٩١) لسنة ١٩٧٣ بانشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وأهمها تفعيل دور اللجنة الوزارية للإدارة المحلية لتباشر الاختصاصات التالية :

أ- وضع السياسة و الخطة العامة لبناء وتنمية القرية المصرية من النواحي الاقتصادية والإجتماعية و العمرانية في إطار السياسة العامة للدولة .

ب- اعتماد البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة و تحديد أسلوب العمل المشترك بين كافة الأجهزة المعنية بالقرية المصرية بما يحقق التنسيق و التكامل فيما بينها.

ج. إقرار توزيع الاعتمادات المالية المدرجة للمشروع و تحديد مصادر التمويل المختلفة و الجهود الذاتية اللازمة لتنفيذ الخطة.

د. تقييم و متابعة تنفيذ السياسة و الخطة العامة و البرنامج الزمني للتنفيذ و عرض النتائج علي مجلس الوزراء.

٣- ٧ -٢ تفعيل دور جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ليتولي المهام التالية :

أ- تنفيذ السياسة العامة و البرامج التي تقرها اللجنة الوزارية للإدارة المحلية والتنسيق بين الوزارات و المحليات و الجهات المعنية بما يحقق التكامل في اقتراح الخطة العامة لبرنامج التنمية الريفية

ب- متابعة خطوات تنفيذ البرنامج و تقديم التقارير للجنة الوزارية للإدارة المحلية مع اقتراح الحلول الكفيلة بتذليل العقبات التي تعترض تنفيذ البرنامج .

ج- تقييم الإمكانيات المتاحة لدي وحدات الإدارة المحلية و تحديد متطلبات دعمها سواء من الناحية المالية أو من ناحية الخبرات الفنية.

د- إجراء الدراسات و البحوث المتعلقة بالمشروعات من النواحي الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية و الفنية مع الجهات المعنية و الخبراء المختصين.

– إعداد و تنفيذ البرامج الإعلامية و التدريبية و غيرها من البرامج اللازمة لتنفيذ خطة تنمية بناء القرية.

٣–٧–٣ التنسيق بين جهاز بناء وتنمية الفرية المصرية وجميع أجهزة الدولة ووحدات الإدارة المحلية للحصول علي البيانات و الإحصائيات و التقارير المتوفرة لديها، و علي هذه الجهات معاونة الجهاز في القيام بالدراسات و البحوث اللازمة لتنفيذ خطة التنمية الريفية .

٣–٧–٤ قيام أجهزة الدولة و وحدات الإدارة المحلية كل في مجال اختصاصه تنفيذ السياسة والخطة العامة التي تقرها اللجنه الوزارية للادارة المحلية ، و ذلك فيما يختص ببناء و تنمية القرية لضمان عدم ازدواجية المشروعات والتنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التنمية الريفية .

٣–٧–٥ إدراج الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية الريفية ووفق البرامج الزمنية .

٣–٨ توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتنفيذ خطط ومشروعات التنمية الريفية:

– إنشاء نظام للبيانات والمعلومات يساعد علي إعداد تحليل شامل عن الحالة الاقتصادية والعمرانية و الاجتماعية لكل قرية .

– توفير معلومات دقيقة عن سكان القرية الذين ستقدم اليهم الخدمات ، وإعداد دراسات ديموجرافية شاملة لهؤلاء السكان مثل حجم السكان وخصائص السكان والعمالة المتاحة والتوظيف ومستوي الدخول.

– وضع معايير دقيقة تمكن من تصنيف القرى علي أساسها ، وقد تعتمد هذه المعايير على مجموعة من البيانات والمعلومات عن نوعية الأراضي الزراعية والأنشطة الاقتصادية القائمة والموارد العمرانية والبشرية والمالية و المنظمات الأهلية وأنشطتها ، وحصر لمتطلبات والاحتياجات من البنية الأساسية والتعليم والصحة، ليمكن تحديد حالة القرية واحتياجتها الحالية والمستقبلية من الخدمات والمرافق وتقييم المستوي الحالي للخدمات المتاحة وتوفير معلومات دقيقة عن مواقع وسعات وقدرات واحتياجات هذه الخدمات.

٣–٩استحداث آليات لتنفيذ المشروعات الاقتصادية:

٣–٩–١ توفير الموارد والأوعية الائتمانية لتمويل المشروعات الاقتصادية وخاصة من خلال صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، الصندوق الاجتماعي للتنمية ، مع العمل علي

إنشاء صندوق جديد يساهم فيه المواطنون باسهم أو سندات لتكوين رأس مال يسهم في تمويل المشروعات الاقتصادية بالقرى ، لتوفير قروض لإقامة المشروعات الصغيرة الخاصة بشروط ميسرة لمن يرغب في تحسين دخله او اقامة مشروعه الخاص بعد اجراء دراسات الجدوي اللازمة، كما يمكن للصندوق القيام بمهام التدريب للشباب علي المشروعات التي يرغبون في إقامتها نظرا لضعف الخبرات والمهارات لمعظم الشباب الذى يتقدم للحصول على قروض لتمويل أحد المشروعات الصغيرة .

٣-٩-٢ تشجيع قيام صناعات صغيرة منظمة تنشأ لتتوسع وتشارك فى الاقتصاد سواء لسد احتياجات المجتمع من سلع أو خدمات او التصدير للخارج ،و يمكن في هذا الإطار عرض نماذج من بعض الأنشطة (علي سبيل المثال وليس الحصر) والتي يمكن للمشروعات الصغيرة القيام بها في القرى:

— توفير احتياجات تلاميذ المدارس من الزى المدرسى والأحذية والحقائب المدرسية بدلا من قيام كل مدرسة بتحديد زى معين يصبح قاصراً على مصنع أو ورشة فقط الأمر الذى يؤدى الى إرتفاع الأسعار لمحدودية الإنتاج بعكس إنتاج الكميات الكبيرة ، والذي يمكن ان يتحقق في في ظل وجود طلب سنوي كبير علي هذه المنتجات حيث بلغ عدد تلاميذ مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ٥٧٩,٧ ألف تلميذا، ومرحلة التعليم الابتدائي ٨,٥٥٠ مليون تلميذا وذلك وفقا لبيانات أعداد التلاميذ والطلاب في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩ (وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٠/٢٠٠٩)

-توفير احتياجات الحجاج والمعتمرين من مستلزمات الحج (الملابس-الحقائب،وهدايا الحجاج من سجاجيد الصلاة والسبح وغيرها) في ظل وجود طلب سنوي كبيرعلي هذه المنتجات من الحجاج الذين وصل عددهم هذا العام ٧٨١٣٨ حاجا (جريدة الأخبار، مايو ٢٠١١) .

-المساهمة في توفير احتياجات القوات المسلحة والشرطة من الملابس والمستلزمات المختلفة.

– التركيز علي الأنشطة الصناعية والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وخاصة تلك التي تعتمد على خامات متوفرة فى البيئة المحلية سواء كانت صناعات بيئية أو تحويلية مثل الصناعات الغذائية بأشكالها عصائر وحفظ خضروات وعصر الزيوت وطحن الغلال، وذلك بجانب التوسع فى مراكز تجميع وتبريد الألبان وتصنيع الجبن ومراكز تقطير النباتات العطرية ومصانع تجفيف البلح وغيرها .

يتطلب تنفيذ الأنشطة السابق الإشارة اليها وجود نوع من التنظيم من خلال جهة أو هيئة أو شركات مساهمة للقيام بتقديم تدريب عالي المستوي للشباب الذي سيقوم بتنفيذ المشروعات ، كما تتولي أيضا توريد الخامات والمعدات وتوزيعها علي الراغبين في العمل للقيام بتجهيز أو تشغيل جزء واحد فقط من المنتج المطلوب إنتاجه ، ثم تتولي هذه الجهة تجميع الأجزاء المجهزة كمنتج نهائي وتتولي القيام بعملية التغليف والتسويق والبيع . وقد تكون عملية التصنيع من خلال المنازل فرصة لإعداد فنيين مهرة علي الأعمال من جانب وتقليل التكلفة الكلية من جانب آخر بما يحقق خلق فرص عمل حقيقية و توفير منتج جيد بسعر معقول . ولضمان نجاح المشروعات يجب أن تتسم بالدوام والاستمرارية لتمكن المشتغلين بها للإقامة في قراهم وتطوير العمل والإبداع فيها ، وقد يكون ذلك من خلال توفير حد معين للدخل الشهري يتحقق من خلال الحصة الشهرية المنتجة ، وعمل بوليصة تامين علي الحياه أو ضد العجز والشيخوخة تكفل وجود معاش شهري عند التقاعد ، إيجاد آلية للتامين الصحي للمشتغلين بهذه المشروعات نظير قيامهم بدفع نسبة معينة من أجورهم الشهرية بما يكفل تحقيق الامان والاستقرار لهؤلاء الشباب داخل قراهم .

٣-٩-٣ :نشيط السياحة الريفية : للسياحة مردود سريع في زيادة الدخل وخاصة فى القرى التى يقبل عليها السياح الأجانب ، ويمكن تنشيط السياحة الريفية من خلال تجهيز بعض البيوت الريفية على هيئة غرف فندقية مجهزة داخل القرية يقيم فيها السياح لمدة يوم أو أكثر للتعايش مع أهل القري داخل القرية، وقد يتم ذلك بعد الحصول علي التصاريح اللازمة لاقامة مثل هذه الانشطة مع جهات الاختصاص ، ويمكن ان يتم الترويج لهذا النشاط من خلال وكالات ومكاتب السياحة .

مما سبق يتبين وجود الكثير من الوسائل والآليات والأنشطة التي يمكن القيام بها لرفع مستوي المعيشة بالقرى المصرية سواء من خلال تحسين البنية الأساسية أو من خلال الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد في المقام الاول علي البيئة المحلية لإيجاد فرص عمل حقيقة للشباب ، وبما يعود بالخير علي مجتمعهم المحلي من جانب والمجتمع القومي من جانب أخر .

المراجع

١- غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،١٩٩٨.

٢- عبد الرحيم الحيدري ، دراسات في التنمية الريفية ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، دار الشنهابي للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ١٩٩١

٣- صلاح العبد ، علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي، دار التعاون للطباعة والنشر القاهرة١٩٨٥. -

٤- محمد رياض الغنيمي، تقويم طرق واساليب التنمية الريفية ، في حمزة ، مختار واخرون ، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة ، الطبعة الاولي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،. 1977

٥- محمد نبيل جامع ، وآخرون، التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية والمرئيات التنفيذية التنموية – الجزء الأول – التقرير الرئيسي ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، بالتعاون مع جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٧

٦- محمد نبيل جامع ، وآخرون ، مقدمة في المجتمع ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ١٩٩٦ .

٧- جريدة الاخبار العدد ١٨٤٤٢ مايو ٢٠١١ .

عبد المنعم شوقي، التنمية الريفية المتكاملة ، ندوة استراتيجيات وبرامج التنمية الاقليمية والريفية ، المملكة العربية السعودية ، ابريل. 1987

٨- إبراهيم محرم ، التنمية الريفية ، سلسة التثقيف التعاوني ، مركز عمر لطفي ، الإسماعيلية 1994 .

٩- إبراهيم محرم ، شروق التنمية الريفية – مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر – القاهرة – الطبعة الأولي مارس ١٩٩٧ – الطبعة الثانية سبتمبر ١٩٩٧.

١٠- إبراهيم محرم ، شروق التنمية الريفية – مطبعة اشرف –اسيوط – ٢٠٠٠ .

١١- معهد التخطيط القومي استراتيجية تطوير وتنمية القرية المصرية ، القاهرة ١٩٨٠ .

١٢- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية – تقارير المتابعة السنوية خلال الفترة ٩٤/٩٥ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥

١٣- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية – شروق عشر سنوات – مطبعة اشرف –اسيوط – ٢٠٠٥ .

١٤- وزارة التربية والتعليم ، كتاب الاحصاء السنوي ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، بوابة الخدمات الالكترونية .

الهوامش

[1] تم الاعتماد في هذا الفصل علي إصدارات جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وتقارير المتابعة الدورية ، وإصدارات د. إبراهيم محرم شروق التنمية الريفية سنوات مختلفة .

•محرم ،إبراهيم شروق التنمية الريفية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر القاهرة–الطبعة الأولى مارس ١٩٩٧

•محرم ، إبراهيم شروق التنمية الريفية مطبعة اشرف أسيوط ٢٠٠٠

•جهاز بناء وتنمية القرية المصرية – شروق عشر سنوات – مطبعة اشرف – أسيوط ٢٠٠٥